جامعة أحمد دراية أدرار

كلية الحقوق و العلوم السياسيَة

قسم الحقوق

إشكاليــة الهـجرة غـير الشـرعية وسبــل معـالــجتها

مذكرة ماستر في تخصص : قانون إداري

من إعداد الطالبين:

* مصطفاوي سفيان .
* بن عمراني بلقاسم .

تحت إشراف :

* الأستاذ: رحموني مُحَّد

لجنة المناقشة :

الدكتور يامه ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	رئيسا
الدكتور رحموني مُحَّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفا ومقررا
الدكتور بن السيحمو مُحَّد المهدي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أدرار	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيليوغرافي
الرقم.....م م/م ب ب/ج ا/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): رحموني محمد

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ: اشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها

من إنجاز الطالب(ة): بن عمراني بلقاسم

و الطالب(ة): مصطفاوي سفيان

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

التخصص: قانون اداري

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

أدرار في .....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما..."

صدق الله العظيم

إلى التي ربتني صغيرا وأسبغت عليا بركتها كبيرا

إلى روح والدي عبد القادر رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى كل عائلة بن عمراني بلقاسم من الأكبر إلى الأصغر

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دفع هذا العمل

المتواضع بكلمة طيبة أو فكرة نيرة.

شكـر وعرفـان

قال الله تعالى : "وإذ تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد .."

صدق الله العظيم ، سورة إبراهيم ، الآية: 07 .

وقال الرسول:"ﷺ : من لم يشكر الناس لم يشكر الله..."

أولا وقبل كل شيء ، نود أن نشكر الله عز وجل ونحمده على توفيقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى الأستاذ القـدير الدكـتور – رحموني محمّد – الذي أشرف على هذا العمـل منذ بدايته حتى للنهاية ، ولم يبخـتل علينا بمجـهوداته ومعلومـاته القيمة ونصـائحه الوجيهة، و إرشـاداته السريرة وحسن متابعته لنا، الأمـــر الذي غرس فينا حب المثابرة والبحث .

بتواضع نهدي هذا العمل

مصطفاوي سفـيان

بن عمراني بلقاسم

مـقـــدمـــة

مقدمة

إن إنتقال الإنسان من مكان إلى أخر بحثا عن حياة أفضل له ، يعتبر مطلبا متأصلا فيه ومتجذرا في النصوص والمواثيق الدولية على اعتبار أن الحق في التنقل أمرا مكفول ، غير أن رسم الحدود الدولية ووضع القيود على السيادة الإقليمية مابين الدول أعطى لهذا الحق بعدا أخر ، خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركات سكانية كبيرة جدا طغت عن الطابع القانوني إلى الطابع غير القانوني وهذا مايسمى بالهجرة غير الشرعية ، حيث أصبحت أكثر من ثلث التنقلات البشرية بين أقطاب العالم تتم بطريقة غير قانونية [1].

وما ساعد على التطور الرهيب لظاهرة الهجرة غير الشرعية هو التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم بأسره ، وهو ما أدى إلى القضاء على المسافات الطويلة بين الدول وسرعة التبادل ، هذا الأمر أثر تأثيرا كبيرا خصوصا على الدول حديثة الإستقلال والتي عانت ويلات الإستعمار ولازالت غارقة في التخلف والجهل وسوء التسيير والتنظيم والفقر .

وفي ظل تزايد متطلبات الإنسان وعدم قدرته على تلبيتها وازدياد الشعور بالحرمان إلى جانب ضعف التربية والتوعية بدءا من الأسرة إلى باقي الأطوار التعليمية الأخرى ، مع فشل المساعي الرامية إلى التنمية وفساد الأنظمة السياسية فيها وما يعانيه الفرد من مشاكل اقتصادية ناتجة عن ضعف الدخل إلى المشاكل الاجتماعية المصاحبة إلى عدم قدرة الفرد على لعب الأدوار المنوطة به ، إلى المشاكل السياسية الناجمة عن فقدان الثقة بالأنظمة .

كل هاته الوقائع ، حتمت على الأشخاص ضرورة البحث عن الهجرة واللجوء اليها حتى ولو كانت بطرق غير قانونية ، لكن الحلم بقي واحد وهو الوصول إلى الضفة المقابلة ، فيكون ذلك عن طريق البر أو البحر أو الجو ، ومعظمها يتم عن طريق البحر فيمتطي المهاجرون غير

[1] - برهان الدين إبراهيم البقاعي ، **الإعلام بسن الهجرة إلى الشام** ، لبنان ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، بيروت / لبنان ، سنة 1997 ، ص 18 .

الشرعيون قوارب تفتقر إلى أدنى شروط الأمان وضمان البقاء على قيد الحياة يتم الأمر بهم إما في عمق البحر أو مجرمين بأيدي حراس الشواطئ لدول المهجر ، وتتم الهجرة غير الشرعية إما فرادى ويكون ذلك في إطار مخالفة القوانين وإما هجرات جماعية فتشكل إجراما منظما ومن يكتب له النجاح إلى الضفة الأخرى دون أن يهلك في البحر أو يلقى القبض عليه يصبح ضحية بين أيدي عصابات منظمة تمتهن الإتجار بالبشر لتكون عاقبته أسوء ما يكون [1] .

إذ لم تعد تقتصر الهجرة غير الشرعية على فئة الشباب والرجال وفقط ، بل شملت حتى النساء و الأطفال أيضا إن لم نقل عائلات بأكملها ، تخاطر بحياتها ظنا منها أنها تحاول إنقاذ مستقبلها وهو الأمر الذي جعل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مقلقة على المستويين المحلي والدولي ، تستدعي جهود دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائرها البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية والحروب وهذا ما يعطي الظاهرة في الوقت الراهن الأهمية الكبرى في المداولات التي تجرى بين الضفتين .

*** أهمية الموضوع :**

تكتسب أهمية الدراسة جانبين، يتعلق الأول بالجانب العلمي الذي يشمل المجال النظري للبحث، أما الثاني فهو متعلق بالجانب العملي و الذي يتمحور حول الحيز التطبيقي له.

1- ا لأهمية العلمية:

رغم أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة جديدة تدخل إلى الساحة الدولية، إلا أنها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي لأن يكون لها مجالا كبيرا في البحث عن حلول لها، كونها تمس دول عديدة و هذا لن يتأتى إلا بالبحث عن أسبابها و نتائجها و أبعادها.

[1]- فايزة بركان ، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق عن جامعة الحاج لخضر ، باتنة** ، تخصص علم الإجرام والعقاب ، سنة (2012/2011) ، ص 2 ، 3 .

و قد أعطينا لهذه الدراسة جانب كبير من الأهمية بالنظر لنقص الأبحاث التي تتناولها وإن وجدت فعادة ما تنصب عليها كمشكلة إجتماعية، يختص بها علم الإجتماع، وليس كموضوع من مواضيع القانون الدولي و العلاقات الدولية .

2- ا لأهمية العملية :

ينصب هذا البحث من الجانب العملي حول دراسة أسباب ظاهرة الهجرة غير القانونية وإنعكاساتها و كذا سبل و آليات مواجهتها و محاولة الحد منها ، ولكن في نفس الوقت فهو يشتمل جانب كبير من التركيز على وجوب التعامل مع هاته الظاهرة في حيز دولي أمام منابر هيئة الأمم المتحدة و بالتنسيق المكثف مع المنظمات الدولية الإقليمية و المنظمات الدولية غير الحكومية.

*** أهداف الموضوع :**

يتمحور الهدف الرئيسي المتوخى من هذه الدراسة في أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية حقيقة وواقع مؤلم لايمكن إغفاله في جل المجتمعات ، إذ أصبحت ظاهرة عالمية وإكتسحت الساحة الإجتماعية وفرضت نفسها على الكل ولاسيما فئة الشباب ، الذي أصبح مهووسا بها ويحاول تجسيدها بكل الطرق المتاحة مهما كانت العواقب ، حتى لوكلفه الأمر حياته ، إذ تخطت تداعياتها لتصل إلى المجتمع حيث يفقد أهم قوة إقتصادية وإجتماعية (الشباب).

*** الدراسات السابقة : تتمثل أساسا في :**

- الدراسة الأولى : مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق : **تخصص علم الإجرام والعقاب** (2012/2011) جامعة الحاج لخضر – باتنة ، من إعداد الطالبة بركان فايزة ، تحت عنوان : آليات التصدي للهجرة غير الشرعية .

أما الدراسة الثانية : مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، **تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية** ، (2006-2007) عن جامعة باجي مختار – عنابة ، من إعداد الطالب : صايش عبد المالك ، بعنوان : التعاون الأورو-مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

*** إشكالية الدراسة :**

إن البحث في هذا الموضوع يبرز في الحقيقة عدة إشكاليات بإعتبار أنه يعالج موضوعا جديدا و كثير الخصوبة ، كما أنه يشمل جوانب دولية عديدة كالجانب السياسي و الإقتصادي و الإنساني وكذا جانب التنمية، و على كل فإن إشكالية الموضوع تنصب أساسا حول ما إذا كانت مشكلة الهجرة غير الشرعية مشتركة بين الدول المستقبلة للمهاجرين وتلك التي هي مصدرة لهم ، لذا ارتأينا أن نطرح الإشكالية الآتية : ماهي مسببات الهجرة غير الشرعية وما الآليات والأساليب الناجعة لمواجهة هاته الظاهرة ومحاولة الحد منها .

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة تساؤلات فرعية ، نذكرها كالأتي :

– ماهي مسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– لماذا ياترى التزايد اللامتناهي والمستمر لظاهرة الهجرة غير الشرعية بالرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة المتخذة من قبل كل من دول المصدر و دول الإستقبال .

– ماهي السبل والآليات المتخذة من طرف المجتمع الدولي ككل وبصفة خاصة الجزائر لمعالجة هاته الظاهرة ومحاولة الحد منها .

الإطار المنهجي :

إعتمدنا من خلال دراستنا هاته على المناهج التالية :

– المنهج الوصفي : من خلال وصف هاته الظاهرة وتحديد مسبباتها ودوافعها وكذا مختلف الآليات والسبل المتخذة لمواجتها على أرض الواقع .

– المنهج التاريخي : من خلال وضع الظاهرة في إطارها الزماني ومتابعة مختلف التطورات التي لحقت بها وتتبع تطور التدابير والإجراءات الدولية والمحلية المتبعة محاولة للحد منها .

– **المنهج الإحصائي** : يعتبر من بين المناهج التي تضيف الصيغة العلمية للبحوث السياسية ، إذ كان من الضروري الإستعانة بلغة الأرقام الإحصائية لتقريب الباحثين أكثر من الموضوع.

* **مبررات إختيار الموضوع** :

إن إختيار هذا الموضوع لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء مدفوعا بجملة من الأسباب.

أ– الأسباب الذاتية : يعود السبب الرئيسي لإختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة عوامل أولها وأهمها : هي مهنتي التي أشغلها في مجال اختصاص الهجرة غير الشرعية وهو الدافع الأساسي الذي حفزني لإختيار هذا الموضوع ، خاصة بعد التجربة الصغيرة التي اكتسبتها بحكم تقربي من المهاجرين غير الشرعيين ، غالبيتهم من الأفارقة الذين يتوافدون على هاته المنطقة ، هروبا من الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها بلدانهم بالإضافة إلى الحروب والأزمات السياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى هدفهم الرئيسي المتمثل في البحث عن عمل قار و ثابت يضمن لهم عيش كريم وفي غالب الأحيان القدوم إلى الجزائر وجعلها كمنطقة عبور إلى الدول الأوروبية.....

ب– الأسباب الموضوعية : وهو تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي أخذت منحنى تصاعديا و أبعادا خطيرا ، خاصة إذا ما لاحظنا أنها في الآونة الأخيرة لم تستثني الفئات الفقيرة والمحرومة وفقط ، بل حتى الأدمغة والكفاءات من طلاب جامعيين ، أطباء ، مهندسين ....إلخ ، بالإضافة إلى أن هاته الظاهرة لم تعد حكرا على الرجال وفقط بل حتى النساء والقصر أو بالأحرى عائلات بأكملها وهو الأمر الذي يشكل تهديدا أمنيا في أبعاده الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية .

* **تقسيم الدراسة:**

قمنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع بوضع خطة قوامها فصلين ، **الفصل الأول** يتناول **ماهية الهجرة غير الشرعية** ويشمل ثلاثة مباحث وهم كالأتي : المبحث الأولي يتضمن مفهوم الهجرة غير الشرعية ويحتوي على ثلاثة مطالب، سندرس من خلالهم تعريف الهجرة غير الشرعية وكذا أنواعها ، مع التطور التاريخي لها .

أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان : تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها ، أسبابها، مع إنعكاساتها الإيجابية والسلبية (الأمنية و الإقتصادية ، الإجتماعية)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب يتضمن كل مطلب مايلي : أولا تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها ، يليها ذكر العوامل المسببة للهجرة غير الشرعية وفي الأخير إنعكاساتها الإيجابية والسلبية سواءا الأمنية أو الإقتصادية ، الإجتماعية .....

أما **الفصل الثاني** فقد جاء تحت عنوان : آليات وسبل المجتمع الدولي وبصفة خاصة الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهو عبارة عن **الإطار التطبيقي للدراسة** ويشمل مبحثين يتمثلان فيمايلي :

المبحث الأول : الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويتضمن ثلاث مطالب جاءت على النحو التالي ، أولا : إتفاقية شنغن ودور الإتحاد الأوروبي في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية ، ثانيا : إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة تهريب المهاجرين ، ثم جهود المنظمات واللجان الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

أما المبحث الثاني : فتناولنا فيه إستراتيجية الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ثلاث مطالب ، أولها الحماية من الهجرة غير الشرعية (الجوانب القانونية والتنظيمية، الجوانب الأمنية) ، ثم في المطلب الثاني تطرقنا إلى مواجهة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية ، وفي الأخير ذكرنا الأجهزة الأمنية المتخذة في مواجهة هاته الظاهرة ..و في النهاية، نصل إلى خاتمة تكون على شكل حوصلة لأهم التحليلات و النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

الفصل الأول :

ماهية الهجرة غير الشرعية

يكتسي الجانب النظري والمفاهيمي لأي دراسة أو بحث الأهمية البالغة بإعتباره يعطي بعدا علميا ومنهجيا للموضوع محل الدراسة ، ولكي تكون لدينا رؤيا شاملة ، ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة توضيح للأبعاد المفاهيمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

حيث ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، الأول تحت عنوان : مفهوم الهجرة غير الشرعية ، بحيث سنتطرق فيه إلى تعريف الهجرة سواءا الشرعية أو غير الشرعية ، مع ذكر أنواعها وكذا التطور التاريخي لها، أما المبحث الثاني فهو يتناول تمييز الهجرة غير الشرعية مع بعض المصطلحات المشابهة لها ، مع ذكر العوامل المسببة لها سواءا الجاذبة أو الطاردة وفي الأخير إنعكاساتها الإيجابية والسلبية (أمنيا ، إقتصاديا و إجتماعيا وصحيا ....).

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية .

يعتبر مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد المفاهيم المتصلة بها.

المطلب الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية .

كون الهجرة غير الشرعية جزءًا من الهجرة ، فإنه من الواجب والأصح البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع الثاني منها ألا وهو الغير الشرعي.

أ– تعريف الهجرة : إن كلمة هجرة جاءت في اللغة العربية من (الهَجْرُ) ضد الوصل ، والإسم (الهجْر) و (المهاَجُر) من أرض إلى أرض ترك الأولى للثانية ، و (التّهَاجُر) التقاطع[1].

ولقد ورد مصطلح الهجرة في القرآن الكريم ، حيث قال الله تعالى في سورة النساء

[1] –الشيخ الإمام مُحَّد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح** (القاهرة / مصر : دار الحديث ،2003 ف) ص 368-369 .

((ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسَعَةً ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً)) , وقال أيضاً (قالوا فيم كنتم ، قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها))[1].

كما وردت كلمة **الهجرة** في **الأحاديث النبوية الشريفة** ، فعن عمر بن الخطابً رضي الله عنهً قال : سمعت رسول اللهً صلى الله عليه وسلمً يقول : ((إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل أمريء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) رواه الشيخان (البخاري ومسلم)[2] .

وتعرف الهجرة في **لسان العرب** لإبن منظور بأنها: الخروج من أرض إلى أرض .

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعه في اللغة الإنجليزية ، فهناك مصطلح "Migration" الذي يشير إلى عملية الإنتقال ، أو الحركة المستهدفة للهجرة ، في حين يشير مصطلح "emigration" إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة ، أي النقلة إلى الخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح "immigration" فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم بالفعل في موطن الإستقبال.

فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال : هجر الشيء أَي تركه .

ويعطي قاموس "**ويبستر**" الجديد ثلاث معاني للفعل (هاجر)"Migrate " ، ألا وهي :

[1] -القرآن الكريم ، **سورة النساء** ، الآية 97 ، 100 .

[2] – الشيخ علي مفتاح الشويطر، **من أحاديث رسول الله** ﷺ ، الطبعة الأولى طرابلس ليبيا : دار رباح ، سنة 2007 ، ص5 .

1- الإنتقال من مكان إلى آخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه .

2- الإنتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر .

3- ينتقل أو يجول To Transfer .

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم ، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيراً إلى إنتقال الأفراد من مكان إلى آخر للإستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة ، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة تعريفهاً بأنها شكل من أشكال إنتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي، أو مكان المغادرة إلى أخرى تدعى مكان الوصول ، أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة.

أما **التعريف الإحصائي** للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة ، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.

وتعرف الهجرة حسب **تعريف قسم السكان** بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الإنتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الإستقرار الإعتيادي للفرد ،أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة .

وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد ، والجماعات تحقيق قدر من التوازن ، أو الإستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية ،

والإجتماعية ، والسيكولوجية ، والثقافية ، والسياسية ، وغيرها ، وبإختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الإجتماعي ، والثقافي[1] .

وهناك تعريف هام للهجرة ، وهو **التعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة** ، و الذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة ، أو الإنتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً ، في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى ، أو إنتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية ، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية.

ومن خلال إستعراض هذه التعريفات،يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة وهما :

1- المعيار المكاني : إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة ، أي الإنتقال الدائم من بلد أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ، ويعني ذلك أن الحراك من مكان إلى آخر داخل ذات البلد ، أو الموطن لا يعتبر هجرة ، فإنتقال البدو الرحل مثلا من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

2- المعيار الزماني : وهو ما يتعلق بمدة الهجرة ، وهذا معيار هام في التمييز بين الهجرة بإعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخر ، ذلك أن ثمة إنتقالاً عبر المكان ، ولكنه يفتقر إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة ، فإنتقال أحدهم إلى مدينة أخرى بضعة أيام للزيارة ، أو غيرها يفتقد إستهداف الإقامة الدائمة .

[1]- عبد القادر القصير، **الهجرة من الريف إلى الحضر** ، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب (بيروت / لبنان : دار النهضة العربية ،سنة 1969) ، ص105 .

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الإعتماد عليهما ، والإكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة وحدهما يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون هذا المفهوم ، بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمتنقل ، فالمستهدف للسياحة ، أو التعليم ، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجراً .

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من موطن إلى آخر، وإنما هي أيضاً موقف عقلي وإتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته ، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراحلين عنها ، وكذلك أوصت بتقسيمها إلى الفئات التالية: [1]

1- مهاجر دائم : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة بعد ، ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة ، أي من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدول.

2- مهاجر مؤقت : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ، وينوي ممارسة مهنة داخلها ، ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة ، وذلك لمدة سنة أو أقل .

3- زائر : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ، ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسته لأية مهنة ، ودخله مستمد من داخل الدولة ، وكذلك من يعولهم.

4- مقيم عائد : وطنياً كان أم أجنبياً بعد بقائه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة .

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الإختيارية ، أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسراً ، ويمكن

[1]- لين سميث ، ترجمة محمد السيد غلاب و أخرين ، **أساسيات علم السكان** ، القاهرة / مصر: دار الفكر العربي ،سنة 1971 ، ص499 .

أن نطلق عليها الهجرة الإجبارية أو القسرية ، أما تلك التحركات التي تحدث طواعية فتعرف بالهجرة الإختيارية أو الطوعية.[1]

وقد قررت هيئة الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء ، إعتبار التحركات التالية نوعاً من أنواع الهجرة :

أ) سفر غير السياح ، ورجال الأعمال ، أو من يحملون جواز مرور .

ب) سفر غير المقيمين على الحدود ممن يقتضي عملهم تخطي الحدود بإستمرار .

ج) سفر غير اللاجئين ، أو الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولهم .

فالمهاجرون "Migrants" يختلفون عن المتنقلين "Movers " ، ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو إضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم ، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها ، أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر فقد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول ، كما أن هناك فرقاً واضحاً بين التنقل الإجتماعي ، والهجرة ، فالتنقل الإجتماعي يعتبر من قبيل تغيير المركز الإجتماعي والإقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الإنتقال إلى منطقة أخرى ، وبالتالي تغير جذري في الحياة ، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى أفضل من الحياة الإجتماعية والإقتصادية في بلده . [2]

[1] – أنور عطية العدل ، **السكان والتنمية ، الإسكندرية** / مصر: دار المعرفة الجامعية ،سنة 1987 ، ص 241 ،242.

[2] – مُحَمَّد حسين صادق حسن ، **الهجرة الخارجية وأثارها على البناء الطبقي** ، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعيايشا بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير ، علم الإجتماع ، كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، سنة 1998 ، ص 7 ، 8 .

ولا يختلف مفهوم المهجَرين كثيراً في ماهيته عن مفهوم المهاجرين فهو يتفق معه في جميع جوانبه العريضة كما تناولناه، ولكنه تتضح فيه الجوانب المختلفة الآتية :

1- أن الأفراد هنا قد هجروا إجبارياً دون رغبتهم .

2- أن الهجرة هنا حدثت عن طريق خطة قامت بتنفيذها هيئة معينة ، وأصبحت ملزمة بتحمل نتائجها ، ومن ثم فإن المهجرين يلقون تبعة النجاح أو الفشل ، وما قد يقع عليهم من ضرر، أو ما يصادفهم من صعوبات على عاتق الجهة المسؤولة عن التنفيذ .

3- أنَ المهجرين دائماً ما يكونون ملتزمين بخطة التهجير، ولم يكونوا ليعطوا لهم حرية العودة ، أو البقاء في أماكن إقامتهم .

أما فيما يخص إرتباط مفهوم الهجرة باللجوء ، فاللاجئ يعرف بأنه ذلك الشخص الذي وقع تحت ضغط إضطره إلى ترك وطنه ، وأصبح محتاجاً إلى رعاية الآخرين ، أي يشمل أي شخص ترك بلده حيث مولده إلى بلد آخر من أجل حمايته بسلطانها .

ومما سبق يتضح إتفاق آراء العلماء حول أن للهجرة هدفاً أو غرضاً واضحاً ذلك إلى جانب المعيارين المكاني ، و الزماني ، وعلى ضوء ذلك نميل إلى **تعريف الهجرة** بأنها إنتقال للفرد ، أو الجماعة من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة أو

المؤقتة ، لأي سبب من الأسباب سواءا كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ديموغرافية أو جغرافية.[1]

[1] – مُحَمَّد حسين صادق حسن ، **الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي**، مرجع سابق ، ص 9 .

ب– تعريف الهجرة غير الشرعية :

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة ، بينما يعتبرها آخرون إنتهاكاً للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين ، وطالبي حق اللجوء ، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية ، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية و الإقتصادية إلى الهجرة الوافدة بإعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها ، وتقييدها .

وتلقي التعريفات التالية **للهجرة غير الشرعية** الضوء على صور مهاجريها :

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل ، وذلك بدون الوثائق والتصاريح اللازمة ، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة ، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها ، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية ، أو الذين إنتحلوا صفات معينة كسياح ، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين

ويعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما.

وفي ضوء هذه المفاهيم ، يمكن القول بأن هناك **خمس صور** من المهاجرين غير الشرعيين:

-1- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات ، أو السيارات ، أو الشاحنات ، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب .

2- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة ، أو لأسباب صحية ، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.

3- الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة ، والتي يتم شراؤها في مجتمع الطرد .

4- الدخول بصفة باحثين عن اللجوء ، ثم لا يترك القطر عندما ترفض استمارة طلب اللجوء

5- الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، و التسلل بعدها عبر حدوده إلى قطر آخر .

وبذلك يشمل **مفهوم الهجرة غير الشرعية** كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى ، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط ، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول. [1]

[1] -عبد الفتاح وهيبة ، **جغرافية السكان** ، دار النهضة العربية، بيروت / لبنان ،سنة 1979 ، ص 109 ، 110 .

المطلب الثاني : أنواع الهجرة غير الشرعية .

للهجرة غير الشرعية عدة أنواع مختلفة وهذا حسب الظروف المؤدية لها ، نذكر منها: **الهجرة الداخلية ، الطوعية ، القسرية أو الجبرية ، المقيدة و الدولية .**

1- الهجرة الداخلية :

كالهجرة من الريف إلى المدينة أو الحضر أي أنها داخل الدولة الواحدة ، فهي الهجرة التي يتم فيها إنتقال الأفراد والجماعات من مكان الإقامة المعتاد ، إلى مكان أخر في نفس الدولة. [1]

2-الهجرة الطوعية :

هذه الهجرة تكون بمحض الإرادة ، وبدون أي مساندة أو إكراه مهما كان نوعه إقتصادي ، ديني أو عرقي ، وهي إما فردية أو عائلية أو جماعية وقد عرفها **"فيرجا"** بقوله: حركة الناس أفرادا أو عائلات تصرفوا بناءا على رأيهم ومسؤوليتهم بدون إجبار حكومي ، من بلد إلى بلد أخر بهدف الإقامة الدائمة [2] .

3-الهجرة القسرية أو الجبرية :

وهذا النوع يكون خارج إرادة الفرد ورغباته ، أي أن هناك قوة إما خفية أو ظاهرة تدفع بالأفراد أو العائلات أو الجماعات إلى ترك أوطانهم والإتجاه إلى أوطان أخرى ليستقروا فيها ، إما بصفة دائمة أو مؤقتة ، ويحدث مثل هذا النوع في الحروب داخلية كانت أم خارجية ،

[1] -عبد الرزاق حلبي ، **علم إجتماع السكان** ، دار النهضة العربية ، دار الطبع بيروت لبنان ، سنة 1984، ص 145 .

2- فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية** ، دار الطبع ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية الخروب ، قسنطينة ،سنة 2003 ، ص 43 .

وكذلك نتيجة الإضطهاد مهما كان نوعه (سياسي ، ديني ، عرقي).[1] ومن أمثلتها : أسر الرقيق من إفريقيا وترحيلهم إلى العالم الجديد عنوة [2].

4- الهجرة المقيدة :

هذا النوع من الهجرة برز في القرن 20 ، حيث أدى وفود الأعداد الكبيرة من المهاجرين من مختلف أنحاء العالم بصفة عامة ومن جنوب شرق أوروبا بصفة خاصة إلى الولايات المتحدة ، جعل هذه الأخيرة تضع قيودا على الهجرة إليها ، وبداية من عام 1921 ميلادي ، لم تعد الهجرة إلى الولايات المتحدة حرة ، حيث أقيمت حواجز للحد من أعداد ونوع المهاجرين ، ولقد إتبعت هذه القاعدة ، وتم وضع قيود للهجرة من قبل دول أخرى خاصة في العقود الأخيرة مثل كندا وأستراليا.[3]

5- الهجرة الدولية : وهي أن يهاجر الفرد خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى ، فهو إنتقال عابر للحدود السياسية ، إذ تعتبر الهجرة الدولية أحد العوامل الرئيسية في التطورات التي يعرفها العالم في هذا العصر ، بل إنها تلعب دورا هاما في سير التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الملتزم بها على المستوى الدولي.[4]

حيث تصنف الهجرة من حيث الكم إلى : **هجرة فردية ، أسرية وجماعية** ، ومن حيث الكيف إلى: **هجرة شاقولية** (تغيير الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية) وأخرى **أفقية** (تغيير مكان الإقامة مع الإحتفاظ بالعمل)، وتصنف الهجرة حسب الزمن إلى: **هجرة نهائية** أو **دائمة**

[1]- فضيل دليو، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، المرجع السابق ، ص 44 .

2- علي عبد الرزاق حلبي ، المرجع السابق ، ص 146 .

3-فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، المرجع السابق ، ص 44 .

4- JAMES MARTIN -**INTERNATIONEL MIGRATION INSTITUTE** - 21CENTURY SCHOOL UNIVERSITY OF OXFORD,2006 .P 6 .

وأخرى **مؤقتة** ، وهجرة حسب إدارة القائمين بها إلى هجرة **إرادية** أو **إختيارية** و هجرة **إجبارية** [1].

أما **المهاجر** فيمكن أن نقول عنه بأنه شخص غير مكان إقامته وتخطى الحدود السياسية أو إستبقى في منطقة سياسية جديدة سواء كانت دولة أو أمة [2]، والمهاجر الحقيقي هو من ترك وطنه الأصلي وهو مصمم أن لايعود إليه على الأقل مدة حياته النشيطة وكثيرا ماكان يؤول ذهابه إلى تغيير مكان إقامته نهائيا.[3]

ومما سبق ، يتضح جليا بأن **الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية** تعنى بالتنقل من مكان إلى أخر ، إذ كانت في العهود الماضية حقا تقليديا لكل فرد ، إلا أنها في الفترة الأخيرة أصبحت مقيدة ، إذ عمدت مختلف دول العالم إلى وضع قواعد وإجراءات يتوجب إحترامها من قبل الراغب في الهجرة إليها ، ونظرا لكون هذه الدول لاتمنح الموافقة لأي شخص يتقدم بطلب الحصول على الإذن بالإنتقال إليها فإن أغلبية الراغبين في الهجرة يسلكون الطرق غير الشرعية للتنقل إلى الدول التي يرغبون في الوصول إليها مستعملين في ذلك وسائل مختلفة كتزوير الهويات ، التسلل خفية عبر البحر .....الخ .

1- MAX DERRUAU -**PRECIS DE GEOGRAPHIQUE HUMAINE** ; PARIS 1965- P :118 .

2- محمد علي محمد وآخرون ، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، الإسكندرية/مصر ، سنة 1985 م ، ص 289 .

3- صلاح الدين عمر باشا،**المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية**،المطبعة الجديدة ، د ط دمشق/سوريا،سنة 1965،ص203 .

المطلب الثالث : التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية :

إن الحركة السكانية ليست جديدة في تاريخ البشرية بل قديمة قدم الإنسان [1]، ولقد شهدت الدول الأوروبية عدة تطورات خاصة من الناحية السياسية والإقتصادية والتي أثرت على الهجرة بسبب سياستها المنتهجة ، لذا عرفت الهجرة غير الشرعية بالخصوص ثلاث محطات ولكل محطة خصوصياتها بدءا من سياسة تشجيع الهجرة وصولا إلى بروز الهجرة غير الشرعية ، مرورا بتنظيمها ووقفها .

أولا: الهجرة غير الشرعية على المستوى العالمي :

إن الهجرة غير الشرعية لم تصل إلى البعد العالمي مرة واحدة ، بل بدأت في مناطق معينة ثم إنتشرت بعدها لتهدد المجموعة الدولية برمتها ، حيث مرت بعدة مراحل تاريخية ، أفرزتها المواقف الدولية من قضايا الهجرة بوجه عام .

ولقد عرفت الهجرة غير الشرعية ثلاث مراحل أساسية تجسدت في سياسات معينة تنتهجها الدول إزاء قضية الهجرة وفقا لما يخدم مصالحها وتمثلت في الأتي:

1-سياسة تشجيع الهجرة : برزت هذه المرحلة مع نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حيث كانت الدول الأوروبية منهكة في كل المجالات فإنتهجت سياسة تشجيع الهجرة ، فأوروبا مثلا لم تشجع الهجرة غير الشرعية بصفة مباشرة ورسمية ، بل تغاضت عن فرض الرقابة على دخول المهاجرين غير الشرعيين بسبب ماخلفته الحرب العالمية الثانية من دمار مايزيد عن خمسة مليون نازح ولسد حاجاتها من اليد العاملة لإعادة بناء نفسها تبنت هذه

السياسة ، فالمهاجر أصبح لايجهد نفسه في البحث عن وثائق السفر مادام غير مطالب بها

[1] – حيث كانت هجرة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام أولى بدايات الهجرة و آخرهم **هجرة المصطفى** ﷺ من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة .

وهو ماجعل نسبة المهاجرين الإجمالية تزيد ، وقد أكد ذلك وزير الشؤون الاجتماعية الفرنسية في عهد ديغول **جون مرسال جنني (JEAN MARCEL JEANNENEY)** الذي برر التغاضي عن الهجرة السرية بإحتياجات الإقتصاد الفرنسي وهو نفس التبرير الذي قدمه الوزير **سيرفي (SERVE)** أمام البرلمان البلجيكي .

وعليه ، فقد عرفت هذه المرحلة سهولة دخول وخروج المهاجرين من دولة لأخرى ، كما عرفت الهجرة بنوعيها الشرعية وغير الشرعية ، وهذا التشجيع الصريح للهجرة تجلى في عدة مظاهر ، كإصدار قوانين ذات صلة بالهجرة وذلك بتقليل الإجراءات والقيود على المهاجرين بغية الإقبال عليها كالقانون الفرنسي الصادر سنة 1914 ، كما لم تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشريعيا ، وبذلك أصبحت الدول الأوروبية حينها وإلى غاية اليوم دول مستقبلة أو مقصد للمهاجرين غير الشرعيين .

كما عمدت الدول في إطار تشجيع الهجرة أيضا بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين وتعديلها كآلية لمواجهة الظاهرة ، وتعتبر ألمانيا أولى الدول تشجيعا للهجرة بإستقبال المهاجرين غير الحائزين على وثائق ثبوتية ، فعمدت على إدماج المهاجرين القدامى ، كما قامت بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين في مبادرة منها لمواجهة ظاهرة الهجرة .[1]

وهو ماطبقته الحكومة الإسبانية أين قامت بتعديل وضعية حوالي 560.000 مهاجر غير شرعي مابين 1996 – 2005 ، غير أن هذه التسوية سنة 1996 مست فقط الأجانب

1- عبد المالك صايش ، **مكافحة تهريب المهاجرين السريين** ، أطروحة دكتوراه تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو (الجزائر) فيفري 2014 ، ص 38 .

الذين كانوا في وضعية قانونية ثم أصبحوا غير ذلك في إطار مايسمى (تصحيح الوثائق – PROCESSUS DE DOCUMENTATION).[1]

2– مرحلة تنظيم الهجرة ووقفها :

بعد نجاح الدول الأوروبية في سد حاجياتها من اليد العاملة محققة إكتفائها ، عمدت على تقدير سياستها إتجاه الهجرة والمهاجرين بنوع ما ، فأصبحت الهجرة تمثل هاجسا ينبغي التصدي له وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة الدول الأوروبية بتشجيعها للهجرة إلا أنه كان لها نتائج عكسية ، حيث زادت من نسبة تطور السكان ، ونظرا للإحتكاك بين المهاجرين والمواطنين الأصليين أدى إلى إحتلال البناء الاجتماعي والثقافي للدول المستقبلة لهؤلاء بسبب تباين العادات والتقاليد .

أمام هذا الوضع ، قامت دول المقصد وبالأخص الأوروبية منها في إطار فردي وثنائي وحتى جماعي بمواجهة ظاهرة الهجرة وبالأخص غير الشرعية من خلال سن قوانين تحد من الهجرة بفرض قيود وإجراءات معقدة من أجل دخول أراضيها ، واتبعت سياسة الهجرة الإنتقائية حتى تستفيد من الأدمغة والعلماء والكفاءات ، كما جرمت الهجرة غير الشرعية وعاقبت عليها ، فعلى سبيل المثال أعلنت كل من الحكومة الفرنسية والسويدية والنرويجية سنة 1974 وقف الهجرة ، إضافة إلى فرضها التأشيرة منذ سنة 1986 .

وفي الإطار الجماعي والثنائي أبرمت الدول الأوروبية العديد من الإتفاقيات الثنائية والجماعية تهدف أساسا على مكافحة الظاهرة بكل حزم ، وتعتبر **إتفاقية شنغن** المنعقدة سنة 1985 ذات الصلة كونها حررت الهجرة بين دول الإتحاد الأوروبي وقيدتها خارجه ، أين تبنت بمقتضاها الدول الأعضاء إجراءات قانونية بغية الحد من الهجرة غير الشرعية ، كما إتخذت هذه

1– محمد غربي ، سفيان فوكه ، مشري مرسي ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر وإستراتيجية المواجهة)** الطبعة الأولى ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر، سنة 2004 ، ص 426 .

المرحلة طابعا أمنيا بصدور القانون الجديد للهجرة سنة 1995 ، إضافة إلى إنعقاد إتفاقيات بمختلف التوجيهات تهدف إلى تطبيق سياسة وقف وتنظيم الهجرة وجعلها تتم بصفة شرعية ومكافحة الهجرة العكسية. [1]

3- مرحلة الهجرة غير الشرعية : نظرا للسياسة المتبعة من طرف دول المقصد إتجاه الهجرة التي إتسمت بالحزم والتعقيد ، أدت لظهور الهجرة غير الشرعية كرد فعل للقيود المفروضة من طرف الدول المستقبلة ، إضافة إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والإقتصادية لكثير من الدول خاصة المتخلفة مما أدى إلى إنتشار وإستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

إذ يعتبر القرن الماضي قرن الهجرات بإمتياز ، ويمكن التمييز في هذه الفترة بين مرحلتين هامتين وهما :

أ – المرحلة الأولى : كانت في النصف الثاني من القرن الماضي ، حيث تميزت عمليات الهجرة فيها بالتحديد تبعا لحاجة المجتمعات الشمالية ، فقد بدأت بالرحلات الإستكشافية للأوروبيين نحو العالم الجديد ، ثم تلتها الهجرات السياسية والعسكرية التي قامت بها الدول الأوروبية باتجاه جنوب المتوسط بحثا عن موارد إنتاجية جديدة .

ب- المرحلة الثانية : برزت في النصف الثاني من القرن الماضي (1919-1918) وقد إتسمت بخروج الدول الأوروبية فاقدة لقواتها البشرية ، مما يعني حاجتها لليد العاملة بكثرة قصد تحقيق النمو ، فقامت بجلبها من كل من المغرب ، الجزائر وجنوب الصحراء وما ميز الهجرة آنذاك أنها كانت تتم وفق شروط أمنية صارمة .[2]

1 – مُحَّد غربي ، سفيان فوكه ، مشري مرسي ، المرجع السابق ، ص 431 .

2 – عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية ، رؤية مستقبلية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، سنة 2009، ص 36 .

وتعتبر الهجرة غير الشرعية عالمية المظهر ، إذ حتى الدول البعيدة لم تسلم منها ، فالولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم إستقبالا للمهاجرين بسبب إمتداد حدودها البرية مع دول المكسيك وأمريكا الوسطى والذي يصل إلى 3360 كم ، ففي سنة 1976 مثلا ، عرفت وجود مايقارب 5737 مهاجر غير شرعي موزعين عبر مختلف المدن الأمريكية ، حيث تمركزوا أكثر بكل من نيويورك ، لوس أنجلس ، وميامي ، وكلها مناطق تمتاز بحيوية إقتصادية ، مما يعني وجود فرص كثيرة للعمل مقارنة بالمناطق الأخرى.

كما عرفت هذه الظاهرة إنتشارا واسعا مع نهاية القرن الماضي والموضحة وفقا للمعطيات التالية :

الجدول رقم (01) : الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية مابين : 2005-1990 .

السنة	1994-1990	1999-1995	2005-2000
العدد	2,2 مليون مهاجر	3,2مليون مهاجر	4,5مليون مهاجر

فالملاحظ أن حجم الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية يعرف منحنى تصاعديا ينذر بالقلق مادفع بالكونغرس الأمريكي في أكتوبر 2006 لإصدار قرارا نص بموجبه بناء جدار بطول 1200 كلم على طول الحدود مع المكسيك بغية القضاء عليها. [1]

1 – حسن حسن سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية/ مصر ، سنة 2014 ، ص 08 .

2- الهجرة غير الشرعية في إفريقيا والجزائر :

تحتل القارة الإفريقية صدارة القارات أكثر معاناة من الهجرة غير الشرعية ، حيث تعرف كل عام نزيف الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين بين دول القارة ذاتها وأحيانا نحو القارة العجوز وغيرها وبالأخص الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط أين مرت فيها الهجرة غير الشرعية بثلاث محطات تاريخية مهمة هي :

- **المرحلة الأولى** (قبل 1985) : تميزت هذه المرحلة بحاجة الدول الأوروبية لليد العاملة القادمة من الجنوب ، حيث تحكمت في حركة المهاجرين ،كما أن هؤلاء أصبحوا يطالبون بأحقية أبنائهم في التمدرس وبدأت الخطابات الحقوقية للمهاجر ، مما أثر على غيرهم فجعلتهم يتحمسون للهجرة بشتى الوسائل .

- **المرحلة الثانية** (1985-1995): إتسمت هذه الفترة بظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين ،والذي تزامن خاصة عندما تم غلق مناجم الفحم في بعض الدول من فرنسا وبلجيكا ،كما تزايدت بالموازاة مع رغبة أبناء الجنوب في الهجرة إلى الشمال ، مما أدى إلى غلق الحدود في وجوههم رغم وجود إتفاقية دولية صادرة عن الأمم المتحدة سنة 1990 ، والتي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان ،حيث تحفظت عليها الدول الأوروبية نتيجة رغبتها في التعامل مع ظاهرة الهجرة بمعطيات جديدة حتى ولو كانت ماسة بالحقوق المحمية في المعاهدات الدولية .

- **المرحلة الثالثة** (مابعد 1995):وإتسمت هاته المرحلة بالطابع الصارم الذي إتبعته الدول الأوروبية كإجراء أمني ، حيث أبرمت إتفاقيات مع دول الجنوب حول رحيل المهاجرين غير الشرعيين تطبيقا لسياسة الأبواب الموصدة كرد فعل على الهجرة غير الشرعية .[1]

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي ، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 2012 ، ص 12 .

وتعتبر الجزائر من الدول الإفريقية التي ظهرت وإنتشرت فيها هاته الظاهرة لعدة عوامل ، و قد أرجع الباحثين بداية الهجرة غير الشرعية أنها كانت بإتجاه فرنسا بحكم أنها دولة مستعمرة وهذا في سنة 1874 بمناسبة إصدارها لمرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا ، حيث إشترطت الحصول على إذن للسفر إليها ، أما بعد الإستقلال فكان أول ظهور للهجرة غير الشرعية عام 1963 ، بإستقبال الجزائر للعديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين ذوي الأصل التارقي الذين فروا من بلدانهم خوفا من التصفية العرقية بعد إنهزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة .[1]

المبحث الثاني : تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها ، أسبابها ، مع إنعكاساتها .

كما أشرنا إليه سابقا، فإن الهجرة غير الشرعية ليس لها تعريفا محددا و متفق عليه وهو مصطلح غير مستقر يستعمل معه مصطلحات كثيرة كالهجرة السرية ، المتوحشة، غير المنظمة، غير المراقبة ، الحرقة ... ، لذا نجده يتشابك مع عدة مصطلحات أخرى نظرا للصلة التي تجمعهم حول فكرة الترحال و ترك المكان الأصلي للعيش، على هذا الأساس فمن الواجب الإحاطة و لو ببعض هذه المصطلحات ومحاولة إظهار اللبس الموجود في تحديد مفاهيمها مع إبراز نقاط الإختلاف و التشابه فيما بينها .

المطلب الأول : تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها .

لقد تعددت المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالهجرة وشؤون المهاجرين وهذا حسب التوجيهات الفكرية والإنتماءات المختلفة، فبناءًا على تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن تمييزها عن بعض المفاهيم ذات الصلة والمتعلقة بها تجنبًا للخلط المفاهيمي وتتمثل في:

1- الأخضر عمر الدهيمي ، **الهجرة السرية في الجزائر** ، بحث مقام في فعاليات الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 08 فيفري 2010 ، ص 03 .

أولا : الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر .

لقد أبرمت العديد من البروتوكولات بخصوص جريمة الإتجار بالبشر، ومن أبرزها: البروتوكول الإضافي لإتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، هدفه القضاء والمعاقبة على الإتجار بالبشر وعلى وجه الخصوص : الأطفال والنساء منهم.

فالهجرة غير الشرعية متصلة بظاهرة الإتجار بالبشر ، فكلاهما جرم ، يشتملان على تحقيق منفعة أو ربح ، حيث أن عملية الإتجار بالبشر تمر عبر مراحل، أولها إصطياد الضحية تحت التهديد أو الإكراه أو الإغراء، من خلال حجز حرية الحركة للضحايا ، بعدها تجبر الضحايا على العيش كعبيد وغالبا ما تسيطر على النساء والأطفال بالإنضمام إلى مجموعات المجرمين والمتسولين ويكمن مصدر الربح الرئيسي في حالة الإتجار بالبشر من عوائد إستغلال الضحايا عن طريق السخرية، أما في حالة التهريب فإن مصدر الربح الرئيسي هي أجهزة التهريب.

وعليه يظهر الإختلاف بينهما بحيث في حالة التهريب يكون للمهاجرين غير الشرعيين حرية الإدارة بعد عبورهم الحدود، أمّا في حالة الإتجار بالبشر العكس بحيث يعيشون وهم عبيد وبالمقابل لا توجد أي علاقة مستمرة بين مرتكبي جرم التهريب والمهاجر غير الشرعي بعد وصوله إلى الدولة المقصد، على العكس تماما من وضع الإتجار بالبشر حيث تبقى العلاقة مستمرة حتى بعد عبور الحدود.[1]

ثانيا :الهجرة غير الشرعية والتهريب البشري.

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد تطورالدول تحولت إلى حركة نشاط في جميع الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المرتفعة والمتزايدة،وذات معدلات الفقر المرتفعة كبعض الدول الإفريقية وبعض الدول الأسيوية ودول أمريكا الجنوبية.

ويقصد بتهريب المهاجرين بأنه « الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له، ولا يعد من المقيمين الدائمين فيها ، رغبة في الحصول على منفعة معينة بشتى الطرق مباشرة كانت أو غير مباشرة ».[2]

---

[1]- رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سنة (2011 . 2012) ، ص 19 .

2- فايزة بركان ، نفس المرجع ، ص 19 .

حيث أصبحت هناك عصابات تستغل هذا النوع الجديد من أنواع الجريمة المنظمة ، هدفها البحث عن الأرباح ، مستغلة الأزمات الإقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة خاصة الدول النامية .

إذ يقوم التهريب البشري وفق معيارين ، من خلال نشاط فردي وآخر مهني منظم، بحيث :

- **النوع الأول** يقوم به شخص بمفرده بالإعتماد على قوارب الموت ، مقابل دفع مبالغ معينة أو عن طريق الصعود في السفن البحرية والتجارية خفية من أعضاء الإدارة وملاحي السفن.

- أما **النوع الثاني** فيحدث عن طريق إعداد و تشكيل عصابات منظمة مقابل دفع مبالغ معينة إعتمادا على خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة وعمال وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البرية والبحرية.

إن هذين النوعين بالرغم من إختلافهما في طريقة الهروب إلا أن الهدف واحد وهو بلوغ الهدف بأي ثمن كان ، فحسب تقارير الأمم المتحدة فإن المنظمات الإجرامية تقوم بتهريب حوالي مليون شخص سنويا ، بإجمالي أرباح نحو أربع مليارات دولار سنويا. [1]

ثالثا : الهجرة غير الشرعية واللجوء.

إن إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشؤون اللاجئين لسنة 1951 م والبروتوكول العام لسنة 1967 الخاص بها ، هي التي عرفت من هو اللاجئ ، مبينة الحقوق والإلتزامات القانونية للدول نحو اللاجئين وطبقا **للفقرة الثانية من المادة الأولى** فإن اللاجئ هو «شخص بسبب خوف له ما يبرره من أن يتعرض للإضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق ، الدين ، الجنسية أو العضوية في مجموعة إجتماعية خاصة ، أو الرأي السياسي يكون خارج الدولة التي جنسيتها وهو غير قادر أو بسبب ذلك الخوف غير راغب في تعريض نفسه لحماية تلك الدولة ، أو هو بسبب عدم حمله لأية جنسية ، موجود خارج الدولة التي كان يقطن بها كنتيجة لمثل تلك الأحداث وغير قادر أو غير راغب في العودة إلى تلك الدولة بسبب الخوف » ، ومن المهم أن الشخص يصبح لاجئا عندما يستوفي المعايير الموضوعة في إتفاقية الأمم المتحدة الخاصة

1 -فايزة ختو ، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010** ، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،سنة 2011 ، ص 39 .

باللاجئين ، وهو الشيء الذي يقع بالضرورة قبل أن يكتسب الشخص الإعتراف الرسمي بكونه لاجئا.[1]

حيث يوضح هذا التعريف بأن الفرق بين الهجرة غير الشرعية واللجوء يكمن في **الدوافع** حيث أن اللجوء يسببه الخوف ، أما الهجرة غير الشرعية فسببها الرئيسي هو الدافع الإقتصادي.

كما تعتبرِ إنتهاكات حقوق الإنسان من أبرز الأسباب والعوامل الرئيسية المؤدية إلى ظهور مختلف الآفات الاجتماعية لاسيما التشرد الجماعي للسكان ، ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والأزمات المختلفة والنزاعات وحروب الأهلية وإنتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والعنف والإضطهاد حسب العرق والدين، واللون والجنس ، بحيث أن فئة اللاجئون تتشكل من جماعة من الناس لديهم الرغبة في تلبية حاجاتهم الضرورية والأساسية كالحماية والرعاية الدولية.

كما ورد في الإتفاقية المتعلقة بمركز اللجوء لعام 1951 والتي نصت على عدم جواز معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم إلى دولة ما دون إذن مسبق، فالتهريب كثيرا ما يكون هو السبيل الوحيد للاجئين لمغادرة بلدانهم و الدخول إلى بلدان أمنة دون أن يكتشفوا أو يتعرضوا للرّحيل ولمزيد من الإضطهاد ، مع وجوب عدم مساس سياسة الدولة بنظم الهجرة المنظمة في أي حال من الأحوال وحقوق ملتمسي اللجوء واللاجئين فيما يتعلق بالحصول على تدابير الحماية والمساندة، ويجب أن تتاح وتوفر لهم سبل المرور دون قيود والإتجاه عبر الدول التي توفر لهم السلامة والحماية. [2]

1- سارة حمود ، **الهجرة الإفريقية عبر ليبيا إلى أوروبا وتكلفتها الإنسانية** ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة (برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية)،سنة 2006 ، ص 13 .

2- رشيد ساعد ، مرجع سابق ، ص 20 .

رابعا : الهجرة غير الشرعية والنزوح .

ونقصد **بالنزوح** هنا أي إنتقال الفرد أو الجماعة من مكان إلى آخر في إطار الحدود الداخلية بحثا عن الأوضاع الملائمة كالأمن والإستقرار ، مثلا النزوح من الريف إلى المدينة أو العكس ، بسبب العنف أو الإنتهاكات كإنتهاكات أو حالات الكوارث الطبيعية الناجمة عن الزلازل والجفاف أو بسبب النزاعات العسكرية ....الخ

فالأفراد بحاجة ماسة إلى تغيير أوضاعهم لكي لا تسوء أكثر خاصة في ظروف النزاعات والحروب وغيرها من المعوقات التي تتعرض إليها المجتمعات البشرية.

حيث أن النزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الإختيارية للمواطن داخل وطنه أو إنتقاله من منطقة إلى أخرى ، على الرغم من تشابههما في عدم العبور لحدود دولة أخرى، لكن يختلف عن الهجرة لأنه يتم قسرا بدون رغبة وإختيار من الفرد أو الجماعة ، إذ يحدث بصفة فجائية دون تخطيط مسبق، والنزوح قد يكون شاملا وذلك بأنّ ترحل قبائل بأكملها دون أن يحمل هؤلاء النازحون ما يكفيهم من إحتياجاتهم المادية والمعنوية، أما الهجرة فإنها تتم عن سابق تمعن وتفكير وقد تكون هجرة فردية أو جماعية وللمرء أن يختار ما يحمله من مستلزمات أوما لا يحمله، فليس هناك مهد لحياته ، فبالرغم من هذا الإختلاف إلا أن الهجرة واللجوء هما سبب إنتشار الآفات الإجتماعية الحادة خاصة التشرد المجتمعي.

حيث أن الهجرة تتم عبر مراحل مما يسهل إستيعابها في الدولة المستقبلة وإحلالها وتعويضها في الدولة المصدرة التي تدفقت منه العناصر المهاجرة ، على عكس النزوح الذي تعجز فيه الحكومات عن إستيعاب جل الأعداد النازحة مرة واحدة بما يفوق مقدرة المجتمع فيؤدي ذلك إلى إفرازات سالبة في المناطق المستقبلة .[1]

1- فايزة بركان، مرجع سابق، ص21 .

المطلب الثاني : العوامل المسببة للهجرة غير الشرعية .

تتعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها ، فعلماء الإقتصاد ينظرون لها نظرة إقتصادية بحتة ، وعلماء الإجتماع يركزون على البعد الإجتماعي ، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية ، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكولوجية ، و علماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية ، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة .

فمن **أسباب الهجرة الخارجية** نذكر ما يلي :

1- الأزمات السياسية أو الدينية التي تؤدي إلى هجرة أو طرد جماعة أو جنس أو حزب أو طبقة إجتماعية غُلبت على أمرها ، كطرد الشعب الفلسطيني من أرضه المحتلة سنة 1948 من اليهود المحتلين لهذه الأرض حتى هذه الساعة .[1]

2- تشجيع الهيئات الرسمية للنازحين والوافدين .

3- العنف وما ينشأ عنه من هجرات إجبارية كتهجير الزنوج الإفريقيين قسراً إلى العالم الجديد

4- النمو السكاني ، إذ يتغير التوازن الديموغرافي في العالم بشكل سريع ، ومن المتوقع أن يرتفع نصيب الجنوب من سكان العالم إلى (84%) بحلول سنة 2025.

5- الأزمات الإقتصادية في منابع الهجرة تساعد عادة على تقوية التيار النازح ، وقد زاد التيار قوة على قوة بعد تقدم وسائل النقل في البر والبحر.[2]

1- فتحي مُحَمَّد أبو عيانة ،**جغرافية السكان** ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، سنة 2000 ، ص 299.

2 -رياض عواد ، **هجرة العقول** ، دار الملتقى للطباعة والنشر ،دمشق/سوريا ، سنة 2006 ، ص70 .

وهناك من يحدد العوامل التي تحفز على الهجرة ، وتؤثر في تياراتها فقسمها إلى الفئات التالية :

1- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين (منطقة الأصل) .

2- عوامل مرتبطة بمنطقة إستقبال المهاجرين (منطقة الوصول) .

3- العوائق المتداخلة بين المنطقتين (منطقة العبور) .[1]

فبالإضافة إلى ما سبق ، توجد مجموعة من العوائق المتداخلة بين كل منطقتين من مناطق الأصل والوصول ، وقد تكون هذه العوائق بسيطة حيناً ، أو يصعب التغلب عليها حيناً آخر، وتعد المسافة أبرز هذه العوائق ، وأكثرها أثراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الإنتقال وغير ذلك ، كما أن هناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة ، أو العزوف عنها .

وهكذا تعددت الآراء المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية ، ولكن بالرغم من هذه الإختلافات إلا أنَ العلماء قد قسموا تلك العوامل إلى قسمين هما : **العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة** ، وسوف نتناول هذين العاملين فيما يلي بشيء من التفصيل ، وما يؤديانه من دور بارز بصفتهما محركين أساسين لظاهرة الهجرة الدولية سواء كانت شرعية أو غير شرعية ، والتي تكون على النحو التالي :

أولاً / العوامل الدافعة (الطاردة):

هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي دفعت وتسببت في هجرة الأفراد خارج وطنهم ، و تتمثل في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية السياسية و الإقتصادية و الجغرافية والإجتماعية والديموغرافية والنفسية ، وغيرها التي تتسبب في طرد المهاجرين إلى خارج وطنهم.[2]

1- مُحَمَّد رشيد الفيل ، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2000 ، ص41 .

2- يسري الجوهري ، **جغرافية السكان** ، الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف الإسكندرية / مصر ، سنة 1990، ص 187 .

وعلى هذا الأساس ، سنقوم بتوضيح هذه العوامل على النحو التالي :

– العوامل السياسية :

تعتبر العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ ، حيث إنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها مسبَب للهجرة ، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة ، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح ، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ، ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية ، وخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ، ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة العفو الدولية .

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والإستيلاء ، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية ، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة ، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية ، وتسود النظم الدكتاتورية ، ويساق الناس إلى السجون ، والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة ، وكذلك كثرة الثورات الداخلية ، والإنقلابات العسكرية ، والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة .

وهناك أيضاً بعض التحركات السكانية التي ترجع أسبابها للبحث عن الحرية الدينية والسياسية ، وذلك رغبة في الفرار من الإضطهادات التي تصادفهم في أوطانهم الأصلية.

كما أن من بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى الهجرة الخارجية أن الحرية من الإضطهاد تشكل دافعاً هاماً للهجرة بين الأقليات الدينية والعنصرية ، وكذلك رجال الفكر فإضطهاد المفكرين وهجرتهم لها نتائج هامة .[1]

ولقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الإستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها ، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الإستقرار والأمن ، فالإستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية و بشرية ، ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي ، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة ، كما قام الإستعمار الأوروبي بعقد العديد من الإتفاقيات الظالمة الغير متكافئة بغية الإبقاء على بلدان أفريقيا في وضعية تابعة ، وليبقي هيمنته و سيطرته على القارة الأفريقية.

إذ أن الحروب الأهلية عادة ما تكون سبباً في حالة التدهور التي تشهدها العديد من الدول الأفريقية ، والتي منها الكونغو ، حيث تشير التقارير أن أعداد المشردين بسبب الحروب الأهلية قد بلغ حوالي المليونين ، لا يحصل على مساعدات إنسانية منهم سوى أقل من النصف ، كما أن هناك أعداداً أخرى بالقارة مازالوا بحاجة ماسة للأغذية يقدرون بـ 16 مليون شخص.[2]

1- وايرن تومسون و دافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي ، **مشكلات السكان** ، القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية ،سنة 1969 ، ص 447 .

2- مُحَمَّد حسين صادق حسن ، **الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي** ، مرجع سابق ، ص 40 .

– العوامل الإقتصادية والإجتماعية:

وهذا ما ذهب إليه العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يعتبر من أهم العوامل الطاردة ، والجاذبة للهجرة ، فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة و تدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل ، و إستهداف زيادة الدخل ، وتحسين الرخاء الإجتماعي ، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً .

علاوة على ذلك ، فإن البيانات الخاصة بالحوافز الإقتصادية كشفت على أنه في كثير من الأحوال تكون تلك الحوافز الإقتصادية هي الأمر القاطع والمسبب للهجرة ، حيث إن التباين في المعيشية للسكان في الدول المرسلة من جانب ، والدول المستقبلة من جانب آخر تكون هي العامل المشجع على تدفقات الهجرة ، كما أن رغبة المرء في تحسين مركزه من الناحية الإقتصادية، أي البحث عن فرص أفضل كانت هي الدافع المسيطر في الهجرة الدولية الحديثة ، قليلاً ما تجد من الجماعات أو الأفراد من يشعرون بالرضاء المعقول عن مركزهم الإقتصادي في بلدهم الأصلي .[1]

ولعلى الفقر الشديد هو السبب الرئيسي وراء الهجرة ، حيث أن تدني مستوى المعيشة وظروف العمل السيئة دفعت الإنسان إلى الهجرة ، سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية. وأن إنتشار البطالة و إنخفاض مستوى المعيشة لا تساعد على توفير المتطلبات الضرورية للإنسان وأسرته ، ولهذا يندفع إلى الخارج تفتيشاً عن مورد رزق ليحقق غايته .[2]

[1] – وايرن تومسون و دافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي ، المرجع السابق ، ص 449 .

2– سامية بيبرس ، **الأوضاع الراهنة واحتمالات المستقبل** ، **مجلة أفاق افريقيا** ، العدد الرابع ، سنة 2000-2001 ، ص 104 .

و نعلم جميعاً أن إنتشار عمليات الهجرة غير القانونية لا تقتصر فقط على إفريقيا وفقط بل تمتد لتشمل كافة بلدان العالم ، وبالأخص الدول الواقعة في الشطر الجنوبي من الكرة الأرضية لأن أغلب هذه البلدان تعاني من ظروف إقتصادية و إجتماعية سيئة ، وتنعدم فيها فرص العمل لدرجة أن الكثير من شباب هذه البلدان يعانون من الإحباط واليأس من عدم الحصول على فرص عمل تكفي لسد متطلبات حياتهم الأساسية ، وهو الأمر الذي يدفع إلى البحث عن أي وسيلة تمكنهم من الوصول إلى إحدى دول الشمال الغني حتى لو كلفهم هذا الهدف حياتهم ، فكثيراً ما نسمع أخباراً عن مصرع المئات أثناء محاولاتهم عبور البحار للوصول إلى إحدى دول العالم المتقدم .

فتعتبر الدوافع الإقتصادية والإجتماعية من أقوى الأسباب لدى المهاجرين بغية تحسين أحوالهم من فقر ومجاعات وإنعدام فرص العمل ، وهو الأمر الذي ينمي فكرة الهجرة كسبيل للتخلص من ذلك الواقع ، والهجرات الأفريقية غالباً ما تحدث نتيجة لعدم التوازن بين الموارد الإقتصادية في المنطقة الأصل من جهة ، ومتطلبات السكان من جهة أخرى .[1]

ثانياً / العوامل الجاذبة :

مثلما تعمل عوامل الطرد (الدفع) على طرد الأفراد والجماعات من مناطقهم الأصلية كذلك تعمل عوامل الجذب في مناطق الإستقبال على جذب العديد من الأفراد والجماعات للهجرة إليها ، إذ لا تمثل عوامل الدفع في مجموعها وبمفردها الأسباب الكلية للتحركات البشرية، ولكن لابد أن يكون هناك عوامل جذب تشجع السكان على الهجرة ، و قد تكون حقيقية أو حتى مجرد تصورات ، حيث أن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه ، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم ، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الإتصال والمواصلات.[2]

[1]- عبد الله عبد الغني غانم ، **المهاجرون دراسة سوسيو أنتروبولوجية** ، مرجع سابق ، ص 25 .

2- مُحَمَّد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية و أثرها على البناء الطبقي ، مرجع سابق ، ص 35

كما أن من أهم عوامل الجذب ، والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي :

1- التقدم الحضاري و الثقافي ، حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة ، مما يجذب الفئات التي تسعى للإستقرار في الوسط الإجتماعي المتقدم.

2- توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات ، حيث يزدهر الوضع الإقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على إنشاء المصانع وتطورها ، وفي مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الإختصاصات في إزدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب .

3- التضاريس الطبيعية ، وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالباً ما يدفع بالناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام ، ولأسباب صحية ، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة .

وبالنظر إلى عوامل جذب الهجرة سواء كانت الشرعية أم غير الشرعية في العالم ، والتي تكون في الغالب هي نفس العوامل ، يتضح لنا أن العوامل الجاذبة المحفزة على هذا النوع من الهجرة متعددة ، فالرواتب المرتفعة والأجور العالية وتوفر فرص العمل اليدوية والتقنية من أهم العوامل الإقتصادية الجاذبة ، كذلك الحصول على العديد من المزايا ، كالتعليم المتقدم المواكب لعمليات التطور المستمرة ، بالإضافة إلى العيش في ظروف إقتصادية تحقق رغبات الفرد ، وتوفر كافة متطلبات الحياة من خدمات ومرافق في المستوى المطلوب ، وبالتالي الحصول على العديد من المزايا الإقتصادية التي يصعب على المهاجر الحصول عليها في بلده الأصلي فيضطر المهاجر إلى مواجهة أخطار الطبيعة ، وأهوال البحر في سبيل تحقيق رضاه عن وضعه الإقتصادي ...

وفي أغلب الأحيان لا يستطيع بلوغ غايته حيث يدفن في الصحراء أو يغرق في البحر، أو يزج به في أحد السجون ، وإلى جانب العوامل الجاذبة الإقتصادية هذه نجد عوامل الجذب السياسية، حيث إمكانية الحصول على اللجوء السياسي وأيضاً توفر الحريات وإشاعة روح الأمل والإطمئنان يعد من أهم العوامل الجاذبة للهجرة .

ولعلى أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة هو وجود هامش كبير من الحرية للأفراد ، حيث إنَ الإستقرار السياسي ، وعدم حدوث الإنقلابات العسكرية ، وعدم إنتشار الفوضى هي من أهم مميزات هذه المجتمعات ، أما فيما يخص العوامل الإجتماعية والنفسية الجاذبة ، فهناك عدة إعتبارات ذات صلة وثيقة بمستويات الإشباع المادي والمعنوي والقناعة ومستويات الطموح والتطلع ، فالعوامل الجاذبة كمجموعة ظروف محببة ، أو مرغوب فيها لقدرتها على إشباع الإحتياجات المادية والنفسية.[1]

وأيضاً نجد أهمية **عوامل الجذب الجغرافية** ، حيث أنَ المناخ الملائم يشكل عامل جذب للهجرة ، وأيضاّ المظهر الطبيعي الممتاز، والتقدم التكنولوجي ، وتحسن وسائل المواصلات.

وفيما يتعلق **بالعوامل الديموغرافية الجاذبة** ، فإن كافة التقارير والإحصاءات السكانية مثلا تؤكد على إنخفاض معدل الخصوبة في الدول الأوروبية ، وإرتفاعها في دول العالم الثالث ، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا ، وهذا ما يؤكد حاجة الدول الأوروبية إلى مزيد من المهاجرين ، ومما ساعد على الهجرة إلى دول الإتحاد الأوروبي أن سكان الدول الأوروبية يعانون من التقدم في السن الناتج عن إرتفاع متوسط العمر.

1- رياض عواد ، **هجرة العقول** ، مرجع سابق ، ص 67 .

وإضافة إلى ما سبق الإشارة إليه ، من بين الأسباب التي أدت إلى الهجرة الغير شرعية ، فإن هناك **عوامل أخرى** ساعدت على زيادة وتيرة حركتها ، فالتطور العلمي الكبير في وسائل الاتصال ، حيث أصبحت عمليات الإتصال في العصر الحديث من أسرع الوسائل لنقل المعلومات سواء في البر أو في البحر، فلقد لعبت على سبيل المثال هواتف (الثرياء) دوراً كبيراً في مساعدة المهاجر غير الشرعي ، والوسطاء للترتيب لعملية الهجرة في قلب الصحراء وفي أعماق البحار ، مما أدى إلى تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية من دول المصدر إلى دول العبور إلى دول الاستقبال ، وإلى جانب التطور الكبير الذي صاحب وسائل الاتصال ، فقد تطورت أيضاً وسائل المواصلات البرية والبحرية .

وفي هذا الصدد ، يؤكد العديد من الباحثين أن تحسين وسائل المواصلات والإتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس في الإنتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية ، وفيما يتعلق بوسائل الإتصالات ، فإنه يوجد نوعان :

– **النوع الأول**: وسائل الإتصال الجماهيرية ، وتتضمن المجلات والأفلام وبرامج التلفزيون التي تلعب دوراً في نقل تصورات وأفكاراً عن الأقطار المستقبلة ، حيث إنها ترسل معلومات عن تلك الأقطار.

– **النوع الثاني**: فإنه يتمثل في وسائل الإتصال الهاتفية ، حيث تشجع على الهجرة من خلال الحد من التباعد العاطفي بالنسبة للمهاجرين مايجعلهم على إتصال دائم بمجتمعهم الأصلي ، كذلك لعبت شبكة المعلومات الدولية الأنترنت دوراً كبيراً في توفير المعلومات.

وتعتبر شبكات الهجرة غير الشرعية من أهم العوامل التي تساعد على هذا النوع من الهجرة ، فشبكة الهجرة هي مجموعة من العلاقات بين الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة ، وغير المهاجرين في الموطن الأصلي من خلال علاقات القرابة والصداقة والأصل المشترك.

إذ تعتمد شبكة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين الأشخاص الذين سبق لهم الهجرة والوسطاء وأصحاب وسائل النقل البرية والبحرية ، فقد تكونت شبكة من المهربين معدومي الضمير للمتاجرة في البشر في بلد الإرسال وفي بلد العبور وفي بلد الاستقبال ، ساعدوا على حدوث الهجرة غير الشرعية ، وكانت الأطماع وراء ذلك الحصول على الأموال هي السبب في تكوين هذه الشبكة .

حيث أن قيام العصابات المنظمة في دول المصدر وفي دول العبور وفي دول الإستقبال أدى إلى تشجيع هؤلاء المهاجرين ، والنصب عليهم والإستيلاء على مدخراتهم والمغامرة بهم في أسوأ الظروف ، مما نتج عن ذلك وفاة العديد منهم ، و كذلك من الأسباب التي شجعت على تزايد هذا النوع من الهجرة هو إستقبال الدول الأوروبية للمهاجرين غير الشرعيين ، ومنحهم فرص الإقامة والعمل ، مما شجع غيرهم على محاولة الإلتحاق بهم .[1]

1- وايرن تومسون و دافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي ، مشكلات السكان ، مرجع سابق ، ص 744 .

المطلب الثالث : إنعكاساتها .

باتت مسألة الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المقصد الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا، وكذا الهجرة عبر الحدود المكسيكية –الأمريكية، ودول الخليج العربي التي تعاني من تيارات الهجرة غير الشرعية إليها وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على هذه الدول، مما جعل الإهتمام بظاهرة الهجرة كبير على عدّة مستويات، ففي الدول الأوروبية بدأت خطط مواجهة الهجرة غير الشرعية على أشدها للحد من الأعداد المتزايدة من المهاجرين والتي أصبحت تمثل خطراً كبيرا ، فأخذت تصدر تشريعات مشددة لتنظيم وتحجيم الهجرة مثلما حدث في فرنسا و ذلك لضمان إندماج الأسر المهجرة في المجتمع، كما إهتمت الأمم المتحدة بالمشكلة وأصدرت تقريرا خاصًا عن الهجرة الدولية والتنمية في ماي 2006 ، إلاّ أنّ الهجرة بصفة عامة، والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في بدايتها كانت النظرة إليها **نظرة إيجابية**، حيث كانت هذه الهجرة مرغوبة من الطرفين (المصدر والمستقبل) بإعتبار أن هناك استفادة للطرفين ، فالدول المصدرة للهجرة تتمتع بإنتاج بشري كبير وضعف اقتصادي، والدول المستقبلة تتمتع باقتصاد قوي وفائض مالي كبير وتفتقر للأيدي العاملة ، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر، بدأ يظهر في أنّها (الهجرة غير الشرعية) **لها انعكاسات سلبية** على الطرفين.[1]

فمن **الناحية الاقتصادية** مثلا : تؤثر الهجرة غير الشرعية سلبا على آليات سوق العمل حيث تؤدي إلى خلق عدم توازن العرض والطلب وهذا نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة، وبالتالي إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وبشروط عمل قاسية، مما يؤدي إلى ظهور نسبة مرتفعة في البطالة زائد الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية وانتشار المشاريع الوهمية و تزايد جرائم غسل الأموال .

1– شعبان حمدي، **الهجرة غير المشروعة، الضرورة والحاجة**، مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع :مصر، بدون سنة النشر، ص . 08

أما على **الجانب الصحي والإجتماعي** :قد تكون العمالة غير المشروعة مصدرا لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز، بالإضافة فإنّ المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانات اللازمة لمقابلة نفاقات العلاج، وغالبيتهم لا يدخلون في منطقة التأمين الصحي.

ضف إلى دلك ظهور الأحياء العشوائية، حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة، وتنتشر مختلف الأفات الإجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة...الخ.

– دخول عادات غريبة داخل أنحاء المجتمع مع وجود قيم غير سليمة وثقافات دخيلة كالتسول، التسكع والبطالة.

– وجود مشكلات في الهوية الثقافية وتراجع المبادئ الأصلية لأبناء الدولة .

أما على مستوى **الجانب الأمني** : فحينما نتصفح دراسات تميم لعام 2004 ، نجدها تشير إلى أن تهريب البشر يعدّ خطرا وتهديدا على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما أدى إلى بروز وظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدول المستقبلة، حيث تساعد الهجرة غير الشرعية على دخول أسلحة ومتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدول، كما تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظهور أفكار متطرفة فأصحاب الفكر المتطرف (أولئك الذين ينتمون إلى دول معادية) يشتغلون في زعزعة أمن و إستقرار الدول ، بالإضافة إلى :

–الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

–صعوبة الإستدلال أحيانا على مرتكبي الحوادث والجرائم المخالفين للقانون ، كما تقوم الهجرة غير الشرعية بتزويد العمالة بمختلف أنواع وأشكال جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع، وضف إلى ذلك الهجرة غير الشرعية تكبد الدولة عبء مادي لملاحقة واحتجاز المخالفين .[1]

1- رياض عواد ، هجرة العقول ، مرجع سابق ، ص 98 .

الفصل الثاني :

آليات وسبل المجتمع الدولي وبصفة خاصة الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

سنتعرض في هذا الفصل إلى آليات وسبل المجتمع الدولي وبصفة خاصة الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع **التركيز أكثر على دول الإتحاد الاوروبي** ، حيث يشمل مبحثين، الأول يتسم عنوانه بالجهود الدولية لمواجهة هاته الظاهرة والذي يدرس (إتفاقية شنغن ودورالإتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية، إتفاقية الأمم المتحدة ، المنظمات واللجان الدولية ، أما المبحث الثاني فنذكر فيه إستراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية بدءا من الجوانب القانونية والتنظيمية والأمنية ، ثم كيفية مواجهة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية وفي الأخير الأجهزة الأمنية المتخدة لمواجهة هاته الظاهرة.

المبحث الأول: الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تشكله من تهديد حقيقي لأمن وسلامة الأفراد والمجتمعات في العالم برمته ، وإنطلاقا من المصالح المشتركة للدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها ، جعل من القضاء عليها ومحاربتها من التحديات المشتركة التي تفرض على الدول المعنية ضرورة الإجماع على حلول معينة وإجراءات متقاربة تؤدي إلى نفس النتيجة، ولذلك وجدت الإتفاقيات الجماعية لتوثيق التقارب في وجهات النظر بين دول مختلفة لتحقيق غاية متماثلة في إطار العلاقات الثنائية والجماعية بين هذه الدول.

المطلب الأول : إتفاقية شنغن ودور الإتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية .

جاءت **إتفاقية شنغن التي أصدرها الإتحاد الأوربي** والتي تم التوقيع عليها في 1991/03/20لتحقق حلما طالما تطلع إليه الأوربيون، وهو أن تكون أوروبا بدون قيود ولا تقسم فيما بينها أي حدود، فأصبح هذا الحلم واقعا من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الإتفاقية للتنقل في فضاء شنغن، فقد تم رفع النقاط الحدودية ، وبالتالي أصبحت شعوب الدول الموقعة والمهاجرون فيها يحظون بحرية السفر والتنقل داخل المنطقة دون تأشيرات للسفر والانتظار على الحدود.[1]

1-عبد القادر رزيق المخادمي ، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، المرجع السابق ، ص 21 .

وتوجب هذه الإتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى **بنظام شنغن المعلوماتي**، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة ، ما دامت المعلومات متوفرة، وقد استفادت الدول الأعضاء من هذا النظام المعلوماتي في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يستعملون طرق احتيالية للدخول من دول أخرى غير الدولة التي ينوون الإستقرار النهائي بها والتي سبق ورفضت طلبهم بالسفر إليها، وذلك بالحصول على تأشيرة للسفر إلى دولة أخرى للسياحة ، ثم السفر من هذه الدولة إلى الدولة المقصد، وقد اعتمدت الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي واستفادت منه في تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مجال مواجهة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.[1]

وتمنح هذه الإتفاقية فرص أكبر للحوار حتى مع الدول الغير طرفا فيها ، خاصة حول إمكانية إعادة المهاجرين إلى أوطانهم التي هاجروا منها، فكان من الضروري التفكير في التعاون شمال جنوب لإيجاد إستراتيجية مشتركة تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة لمعالجة موضوع الهجرة غير الشرعية، ولذلك تم عقد لقاء بوهران بالغرب الجزائري ، ضم بلدان المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، والبلدان الأوروبية التالية :فرنسا، إسبانيا، ايطاليا، البرتغال ومالطا، تم التركيز من خلاله على ضرورة إيجاد الحلول لمواجهة الهجرة الغير الشرعية، وحث العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا.[2]

وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنشأ الاتحاد الأوروبي " **وكالة لمراقبة الحدود الخارجية** "ومقرها "بروكسيل" ببلجيكا ولها فروع في الدول التالية ، لكل فرع مهام خاصة تتمثل فيمايلي :

1 -الأخضر عمر الدهيمي ، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** ، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية السعودية ،سنة 2010 ، ص 24 .

2-ختو فايزة ، المرجع السابق ، ص 79 .

1- فرع ألمانيا : يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة للعبور.

2- فرع إيطاليا : مختص بالهجرة التي تصل عبر الحدود البحرية الجنوبية.

3- فرع اليونان : يختص بالحدود البحرية الشرقية ،

4- فرع إسبانيا : يختص بالحدود البحرية الغربية .

كما أن هذه الوكالة تمول العمليات المشتركة لطرد المهاجرين والتعاون مع دول المصدر ودول العبور .

كما شددت أوروبا من إجراءاتها الأمنية بسبب توافد عدد هائل من اللاجئين والمهاجرين السريين من إفريقيا وجنوب الصحراء وعدد من الدول العربية وخاصة تلك القريبة جغرافيا من الحدود الأوربية كحال دول شمال إفريقيا، بحيث انتهج الاتحاد الأوروبي سياسة خاصة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط عقب إعلان برشلونة في سنة1991 والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلسلة الشراكة الإجتماعية والثقافية الاقتصادية والإنسانية؛ وذلك من خلال تشجيع التعاون بين هذه البلدان للحد منها .[1]

ونظرا لهذه الإجراءات المشددة، فإنه في هذه المرحلة تزايدت حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتكاثفت خصوصا منذ بداية التسعينيات، هذه الأخيرة كانت نتاج التطور الذي عرفته تشريعات الدول الأوروبية بخصوص المهاجرين ، مما أدى إلى تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول إلى هجرات غير شرعية خاصة التي تنطلق من منطقة المغرب العربي ، حيث أصبح عددهم في تزايد مستمر.

حيث وبعد مرور 10 سنوات على دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، أصبحت منطقة شنغن تشمل دول الاتحاد الأوروبي 22 ، عدا بريطانيا وايرلندا وقبرص وبقدر ما كانت هذه الاتفاقية نعمة على المجموعة الأوربية بقدر ما ساهمت في تشديد قوانين الهجرة و إجراءات الدخول لاسيما القادمين من الدول الفقيرة ومن ضمنها بعض الدول العربية.[2]

---

1 - كريفيف الأطرش و فتحي عكوش ، الهجرة غير الشرعية ، دوافعها و أليات معالجتها وطنيا ودوليا ، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، العدد 04 ، سنة 2016 ، ص 278 .

2-عبد القادر رزيق المخادمي ، المرجع السابق ، ص 57 .

المطلب الثاني : إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة تهريب المهاجرين

تم التوقيع والتصديق على بروتوكول محاربة تهريب المهاجرين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 21 ، في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 10 نوفمبر2000 ، ويهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية، وتشجيع التنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وخاصة ما اتصل بها بالفقر.

كما يهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية بمن يعنيهم الأمر ويركز على ضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة ؛ محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول.[1]

وقد دعت من خلاله الدول المشاركة إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذلك معالجة أسبابها الحقيقية في نطاق الحرص على إحترام مبادئ الكرامة الإنسانية.[2]

وقد أوضحت المادة 83 منه المقصود بلفظ "تهريب المهاجرين "على أنه :" تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الوافدين فيها، وذلك قصد الحصول بطريقة مباشرة أوغير مباشرة على منفعة مالية أو منفعةمادية أخرى.[3]

كما نذكر هنا نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في أفريل 1994 ، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية

---

1 –مُحَّد رضا التميمي ، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ، **مجلة السياسة والقانون** ، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الرابع جانفي سنة 2011 ، ص 270 .

2– نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 1995/11/28 ، **المؤتمر الأورومتوسطي** ، الملحق الأول ، من الموقع الالكتروني: http://www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/barcelona-arabic1.doc ، تاريخ الإطلاع: 2021/04/04 .

3– سوماتي شريفة ، **الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم في الإتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري** ، الملتقى الدولي حول الهجرة غير المشروعة ، جامعة أدرار من 26 إلى 2016/04/27 ، ص 12 .

في البلدان الأوروبية، والعمل على حماية حقوقهم ، وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان، وأعلنوا عن مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة.

وتعتبر المعاهدة الدولية الأكثر شمولية فيما يتعلق بحقوق المهاجرين وأسرهم، فهي تحدد معايير دولية بشأن معاملة وظروف معيشة وحقوق هؤلاء العاملين أيًّا كان وضعهم شرعي أو غير شرعي ،كما تضع هذه الإتفاقية إلتزامات ومسؤوليات دول الإستقبال، وتكفل هذه الإتفاقية الحقوق الأساسية لجميع العمّال المهاجرين وتحمي المهاجرين ضد التعذيب وتعمل على ضمان حقوقهم في معاملة عادلة إضافة إلى الأمن الشخصي وحرية الرأي والدين ، بالإضافة إلى أنها تعطي هذه الإتفاقية المهاجرين حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ولاسيما ما يتعلق بالرعاية الطبية الطارئة وتعليم أطفال المهاجرين، وتمنح العاملين المهاجرين كذلك الحق في التقاضي المباشر ضد صاحب العمل وضد الدولة ، كما تعتبر المصادرة التعسفية لجوازات السفر وبطاقات هوية المهاجرين بمثابة جريمة جنائية، كما تدعو الإتفاقية إلى تعاون أكبر بين الدول بشأن عودة المهاجرين غير الشرعين.[1]

وتزامنا مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وبروز تهديدات جديدة عابرة للحدود وإرتباطها بالهجرة غير الشرعية عبر تنقل حركات الأشخاص إلى الدول الأوروبية ، ونظرا للضجة والترويج الإعلامي لهذه الظاهرة فقد ذاع صوتها، وبما أنها تهدد أمن أوروبا فقد اعتبرها الحلف الأطلسي مهددة لأمنه كذلك، ولهذا قام الحلف باتخاذ إستراتيجية جديدة له في مؤتمر **بروكسل ديسمبر 2004**، تضمنت بالإضافة إلى تدابير أخرى، تركيزه على مواجهة الهجرة للقارة الأوروبية التي ستكون على رأس أولوياته تماما كما هو الإرهاب ومحاولة إمتلاك أسلحة الدمار الشامل.[2]

1- إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، 05،06 ديسمبر 2003 .

2-وليد الشيخ ، أوروبا وقضايا الهجرة ، معضلة الأمن والاندماج ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 165 ، جويلية سنة 2006، ص 69 .

وبهذا نجد أن البرتوكول حرص على التأكيد أن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها محاربتها ، مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة وهو ما يتطلب التعاون بين الدول لمواجهة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية وإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

المطلب الثالث :جهود المنظمات واللجان الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

بعدما أدركت الدول خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة آثارها السلبية على الدول المهاجر منها والدول المهاجر إليها ورأت ضرورة إلزامية محاربتها وفي سبيل ذلك قامت بجهود عديدة، حيث برز هذا التعاون ضمن أكبر منظمة عالمية وهي الأمم المتحدة، بالإضافة لجهود عملية أخرى في إطار اللجنة العالمية للهجرة الدولية.

الفرع الأول : الأمم المتحدة :

عقدت الأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة **نيوريورك في 14 و 15 عام 2006** ، وقد هدف الحوار فيه إلى مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير شرعية، كما هدف إلى التعرف على قضايا هذه الظاهرة وتطبيق برامج تنموية توفر فرص العمل وكسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة .

كما أكد **الأمين العام للأمم المتحدة** في العديد من المحافل الدولية موقف المنظمة من الظاهرة، بأنها واحدة من أكبر التحديات التي سيواجهها الإتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، لذا أكد على ضرورة أن تتعاون الدول فيما تبذله من جهود لوقفها وخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم، وأنه على **اللجنة العالمية للهجرة الدولية** أن تساعد في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع، وفي هذا الإطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات أن تفكر في إبداء الرغبة في إنشاء منتدى دائم ذي طبيعة طوعية وإستشارية بهدف مواصلة المناقشة وتبادل الخبرات على أن

1 –سوماتي شريفة ، المرجع السابق ، ص 13 .

تكون الأمم المتحدة هي المنبر وأن يكون موظفوها على استعداد لتزويد الدول الأعضاء بأية مساعدات لرفع مستوى الحياة. [1]

الفرع الثاني : اللجنة العالمية للهجرة الدولية:

أنشأت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة في **أواخر عام 2003** من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة و تقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، وتضم هذه اللجنة **19 خبيرا** في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم ، وقد بدأت أعمالها في **عام 2004**، وكلفت بعدة مهام منها:

-السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة.

-تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية والروابط بين الهجرة والقضايا العالمية الأخرى .

- تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية.

وقد قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة إجتماعات إقليمية لمناقشة موضوع الهجرة، وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير في أكتوبر 2005 إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، جاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة الدولية، ولم يرفع مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها، وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستويات الإقليمية والوطنية والعالمي.[2]

1 - ختو فايزة ،المرجع السابق ، ص 81 ، 82

2-يوسفات علي هاشم ، بن الطيبي مبارك ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية** ، المجلد 08 :العدد 01 ،السنة 2019،الرقم التسلسلي : 19 ، ص 355 .

المبحث الثاني : إستراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

إن الهجرة غير الشرعية هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، ونتيجة تفاقم هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة على المستوى المحلي ، حيث تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد إستقرار ، بحكم أن أعدادا كبيرة من المهاجرين من مختلف الدول الإفريقية المتواجدين بصفة غير شرعية يستقر بهم الأمر في الجزائر خاصة في المناطق الحدودية ؛ ولا يتوقف بهم الأمر عند هذا فحسب بل أصبحوا يرتكبون جرائم خطيرة تهدد أمن وسلامة المواطنين والإقتصاد الوطني.[1]

المطلب الأول : الحماية من الهجرة غير الشرعية .

كل ماسبق ذكره ، حتم على الدولة الجزائرية أن تتبع مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية وحتى الإقتصادية لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتتمثل أساسا في: مايلي

أولا : الجوانب القانونية والتنظيمية :

إن حاجة الجزائر إلى تحسين السيطرة على تدفقات الهجرة دفعت بها إلى إجراء تغييرات على تشريعاتها وذلك بموجب القانون رقم08-11 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2008 والخاص بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب في التراب الوطني [2] ، حيث يسعى هذا القانون إلى توضيح طرق التعامل مع المواطنين الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغبتها في وضع حد لهذا التدفق، والذي تواصل مؤشراته السنوية في الصعود، وذلك من خلال التوسيع بشكل كبير من صلاحيات السلطة المعنية بمراقبة وضع الأجانب، وتحديد مدة تأشيرة العبور المسموح بها، إضافة إلى تقديم إجراءات ردعية صارمة ، يتم تطبيقها في حال مخالفة الشروط المذكورة في

---

[1]- مسعودي يوسف، الآليات القانونية لمكافحة المهاجرين غير الشرعيين على ضوء أحكام القانون06 - 20، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة الجلفة، العدد 52 ، المجلد الثاني، ص225 .

[2]- القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2008 والمتعلق **بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها**، الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الصادرة في02 يوليو2008 .

نص هذا القانون، منها الترحيل والطرد إلى الحدود، ومنها كذلك العقوبات الجنائية والمتمثلة في السجن والغرامة المالية. [1]

وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية التي تواكب التحولات التي يشهدها العالم، والرواج الكبير لظاهرة إنتقال الشباب الجزائري إلى أوروبا بصفة غير قانونية، استحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات(بموجب تعديل) 2009 المادة : 175 مكرر"4" : "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20,000 دج إلى 60,000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء إجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أوالبحرية أو الجوية، وذلك بإنتحاله هوية بإستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود."

كما استحدث المشرع قسما خاصا وهو القسم الخامس مكرر 2 عالج فيه جريمة تهريب المهاجرين، حيث يعد **تهريبا للمهاجرين** :القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة،على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.

هذا الفعل اعتبره المشرع جنحة عاقب عليه بالحبس من ثلاث (3)سنوات إلى خمس (5)سنوات وبغرامة مالية من 300.000 دج إلى 500.000 دج.

[1] – خالد بودية، مقال بعنوان :**الردع القانوني آخر اهتمامات المهاجرين غير الشرعيين**،جريدة الخبر، العدد 689 ، الصادرة بتاريخ 10 أغسطس 2016 ، تاريخ الإطلاع: 2021/04/10 من الموقع الإلكتروني: www.elkhabar.com .

على أن المشرع قد شدد من العقوبات المقررة لهذا الفعل ورقى الجريمة لمرتبة الجنايات إذا ارتكبت في ظروف قانونية حددها في نصي المادتين 303 مكرر 31 و 303 مكرر 32، لتصل العقوبة إلى 10 سنة والغرامة المالية إلى 200.000 دج. [1]

ثانيا – الجوانب الأمنية :

نظرا لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل، فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال تدعيم حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويقها وحمايتها من التسلل عبره إلى إقليم الدولة الجزائرية أو الخروج منه بصفة نهائية ، حيث تم نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم ، كما أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني - الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية – ، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق . [2]

كما قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIIC، والتي أوكلت لها مهمة التحري ، البحث والتعرف ومتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين ، إضافة إلى الجهود الجبارة التي تقوم بها عناصر حرس السواحل في مكافحة جريمة مغادرة التراب الوطني بطرق غير شرعية عن طريق البحر، وهي ما يصطلح عليه في الجزائر بالحرقة . [3]، والتي عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا.

ولتسهيل عمليات المراقبة ، يجب العمل على خلق تأشيرة قياس الملامح بين دول الجوار خاصة بالنسبة للدول الإفريقية لتمكين القائمين على المراكز الحدودية من التعرف على حاملها وحتى تصبح مانع معنوي لإفشال منتحل شخصية صاحب وثائق السفر، و إدراج إجراءات دخول وخروج هؤلاء الأجانب باستعمال الحاسوب وربطه بجميع المراكز الحدودية

---

[1]– القانون رقم 09-01،المؤرخ في 25 فبراير 2009،المعدل والمتمم للأمر 66-156 **المتضمن قانون العقوبات**، الجريدة الرسمية، العدد 15 ، الصادرة في 08 مارس2009.

[2] –عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، المرجع السابق ، ص 57 .

[3] – الحرقة مصطلح باللهجة العامية الجزائرية يستعمل للدلالة على الهجرة غير الشرعية، والحراق هو الشخص الذي يخاطر بحياته فيعبر البحرعبر قوارب الموت للوصول إلى الشواطئ الأوروبية .

لتسجيل دخول وخروج أي أجنبي وإحصاء المقيمين غير الشرعيين ، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المحلية المدنية عبر التراب الوطني [1]

وقد لجأت الأجهزة الأمنية الجزائرية مؤخرا إلى تعزيز إجراءاتها لمواجهة هذه الظاهرة وذلك من خلال تأمين السواحل والبحث عن الرؤوس المدبرة التي تقف وراء تهجير الجزائريين من أجل الاستيلاء على أموالهم حتى ولو كان مصير هؤلاء الموت في عرض البحر، كما أن قيادة القوات البحرية الجزائرية قد قررت مضاعفة عدد حراس السواحل المكلفين بمراقبة الشريط الساحلي، والعمل على عصرنه تقنيات المراقبة مثل: الاستطلاع الجوي الذي يسمح بتقصي آثار المهاجرين برا وبحرا .[2]

وفي هدا الصدد ، استحدثت المديرية العامة للأمن الوطني مؤخرا فقط فرق خاصة بمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو مايسمى بالحرقة ،على مستوى كل أمن الولايات الشمالية الساحلية ، خاصة بعد تفشي هاته الظاهرة نحو أوروربا عبر الشواطئ ، والتي تكللت بنتائج مبهرة في محاولة منها للحد ووقف نزيف الأرواح التي يبتلعها البحر يوميا .

المطلب الثاني : مواجهة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية .

تعتبر الجزائر القبلة المفضلة لدى هؤلاء الرعايا الأفارقة خاصة بعد الاضطرابات التي عرفتها تونس وليبيا ، ونتيجة لتبني الدول الأوربية لسياسات أمنية وآليات إستراتيجية لوقف هذا النزيف البشري كغلقها لحدودها وتشديدها لإجراءات الرقابة على موانئها من جهة، ومن جهة أخرى الانتعاش الاقتصادي والتنموي والاستقرار الأمني الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، هذان العاملان كان لهما الأثر البالغ في تحول الأراضي الجزائرية من منطقة عبور إلى منطقة إقامة واستقرار سواء لفترة قصيرة أو بصفة دائمة.[3]

---

[1] – الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث منشور في المدونة الإلكترونية –القانون الشامل ، تاريخ الإطلاع : 2021/04/11 ، الرابط الإلكتروني : http://droit 7.blogspot.com

[2] – الهجرة غير الشرعية، بحث منشور في منتديات عيون الجزائرية ، تاريخ الإطلاع 2021/04/13 ،الرابط الإلكتروني: 3oyoun.hooxs.com

3–الأخضر عمر الدهيمي ، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 11 .

هذه المعالجة لا تكتمل إلا إذا اتخذ في الحسبان التحكم في مراكز المراقبة وتحصين الشريط الحدودي وبالأخص أماكن وممرات التسلل، ومراقبة حركة الأجانب عبر التراب الوطني للوقاية من الحصول غير الشرعي على الحق في الإقامة باستعمال وثائق مزورة، وعن طريق الزواج الأبيض أو الأبوة الصورية، كما يجب وفي إطار محاربة هذه الظاهرة منع تشغيل العمالة الأجنبية ومنع إيوائها ونقلها عبر الخطوط الداخلية وبين الولايات وتعزيز ذلك بعقوبات ردعية على المخالفين لتحقيق النتيجة المطلوبة .[1]

وباعتبار الهجرة أمرا مشروعا في الأصل ويكفله القانون للأفراد وفقا للتنظيمات القانونية ، لذلك تلجأ كل دولة لوضع تنظيم تشريعي خاص بإقامة الأجانب داخل إقليمها، وهو تنظيم آمر بطبيعته يتضمن العديد من الأحكام الخاصة بتنظيم شروط قبول دخول الأجانب إلى الإقليم والأحكام المتعلقة بإقامتهم وتحديد الوثائق والشروط المطلوب توفرها لتمكينهم من هذا الحق.[2]

إذ يحدد القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ووضعية الأجانب في الجزائر، من حيث ضبط إجراءات دخولهم وإقامتهم وتنقلاتهم، ولقد جاء هذا القانون لمواجهة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية، وما ترتب عليها من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإرهاب والأمراض الفتاكة والعملة المزورة.

كما يحدد القانون السالف الذكر الإجراءات الواجب إتباعها حال انقضاء مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي والتي تخوله الحق في الإقامة أو في حالة رغبته في الخروج الإرادي قبل انتهاء مدة إقامته، أما الخروج غير الإرادي ، فهو الخروج الذي يتم عنوة ضد الأجنبي، ويتم عن طريق الإبعاد أو الطرد إلى الحدود، وهو عبارة عن إجراء تتخذه الدولة ضد الأجنبي غير المرغوب فيه، والذي يشكل وجوده تهديدا للنظام العام أو للأمن فيها، أو عندما يدخل

[1] – الهجرة غير الشرعية في الجزائر، **بحث منشور في المدونة الإلكترونية –القانون الشامل** ، المرجع السابق، ص. 28 .

[2] –حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، .الإسكندرية مصر، سنة 2010 ، ص139 .

أراضيها أو يقيم فيها بطريقة غير شرعية ، وهو مظهر من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها ؛ تلجأ إليه عند توافر أسباب معينة، ويتم وفقا لإجراءات ينظمها القانون. [1]

في هدا الصدد، قامت الجزائر مؤخرا بترحيل عدد هائل من المهاجرين غير شرعيين من مختلف الدول الافريقية إلى بلدانهم الأصلية عبر مركزي العبور ببرج باجي مختار وكذا عين قزام ، ففي فترة ما بين 2018 و 2021 ونظرا لتحسن الأوضاع الأمنية والسياسية بمختلف الدول الإفريقية ، شرعت الجزائر في برمجة عمليات ترحيل شملت كل رعايا الدول الإفريقية المقيمين بطريقة غير شرعية بالتراب الوطني مع مراعاة دائما الجانب الإنساني ، حيث بلغ عددهم الإجمالي بالتقريب مايفوق 80 ألف مهاجر غير شرعي مرحل ، من بينهم 14 ألف امرأة وقصر ، لكن على الرغم من كل هذه الجهود إلا أن ظاهرة الهجرة غير شرعية لا زالت متفاقمة في الجزائر، مما يوجب على هذه الأخيرة تفعيل وتطوير مختلف الآليات لمواجهتها .

حيث وبعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، والذي إعتمدته الجمعية العامة في 11 نوفمبر 2000 ، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين خاصة في ظل تزايد شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما تم في القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل لقانون العقوبات

وذلك ضمن مواد القسم الخامس مكرر 2 متناولا بالتفصيل الأحكام المتعلقة بصفة الفاعل أو المتهم والعقوبة المقررة ضده وكذا الظروف المخففة والمشددة لهذه العقوبات. [2]

[1] -رضا هميسي، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري**، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباط ، تاريخ الإطلاع :16 /2021/04 ، الرابط الإلكتروني: : http://repository.nauss.edu.sa ، ص 01 .

[2]- القانون09-01 ، المؤرخ في 25 فبراير 2009 ، المعدل والمتمم للأمر 66-156 المتضمن قانون العقوبات

المطلب الثالث : الأجهزة الأمنية ودورها في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

إن الدولة الجزائرية وفي إطار سياستها المنتهجة للتحكم في تنامي هذه الظاهرة، شرعت في تفعيل مخطط عمل المراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل المعدات والوسائل التي بواسطتها يمكن التصدي لهذه الظاهرة مثل مضاعفة عدد الوحدات الأمنية، وتكثيف الدوريات ومسح الشريط الساحلي، وإستخدام الطائرات والمروحيات في عمليات الاستطلاع، وإنشاء قواعد جوية خاصة بها بهدف تحديد أماكن الحراقة، واستخدام الأنظمة المعلوماتية المتطورة مثل المراقبة الإلكترونية المتصلة بالكاميرات على طول الشريط الحدودي.[1]

ونظرا لطول الحدود البرية والبحرية وشساعة المساحة الجغرافية ، فقد أوكلت الجزائر مهمة مراقبتها وحمايتها وتنظيم العبور منها وإليها إلى عدة وحدات أمنية ، حشدت لها طاقات بشرية كبيرة للقيام بالمهام المنوطة بها والتي تختلف حسب مناطق عملها وتواجدها أهمها:

1**–حراس السواحل** :وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني ، تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حراسة الشواطئ وإفشال محاولات تهريب المهاجرين الغير شرعيين عن طريق البحر، وتكلف أيضا بمهمة إنقاذ المهاجرين الغير شرعيين من الغرق في عرض البحر، كما أن لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة السرية، وتجوب في البحر كي تقوم بالتدخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص وإحباط كل المحاولات لذلك، كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية .[2]

2**–حراس الحدود** :(**GGF**) هذه المجموعة تعمل تحت لواء الدرك الوطني، حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود ، فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة

[1] – الدليل السوري في الجزائر ، **الهجرة غير الشرعية تتفاقم رغم جهود الدولة** ، تاريخ الإطلاع 2021/04/25 ، الرابط الالكتروني : http://www.swissingo.ch .

[2] – فتيحة كركوش ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر** ، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/28 ، الرابط الالكتروني : http :// Revies.univ-www.ouargla .

الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة السرية ، وهي مهيكلة على النحو التالي .[1]

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 82 بوهران؛ تضمن حراسة الحدود الغربية .

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 83 ببشار؛ تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية. (المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات.

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 80 بورقلة؛ توكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا.)

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 81 بقسنطينة؛ تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

-القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 80 بتمنراست ؛ تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي .

وفي هذا الإطار، فإن وحدات حرس الحدود مكلفة بمهام دفاعية عملياتية ، لها ارتباط وثيق بمكافحة الهجرة غير الشرعية منها ما يلي:[2]

- مراقبة وحراسة الحدود ،

- جمع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها،

- منع وإحباط كل اختراق للحدود الوطنية ،

- محاربة الإجرام والوقاية منه على الحدود والمتمثل في : الهجرة غير الشرعية، التهريب، المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة) ، الاتجار بالبشر .....

[1] – منتدى الجلفة، **الهجرة غير الشرعية**، تاريخ الإطلاع : 2021/04/29 ، الرابط الإلكتروني: www.djelfa.info .

[2]– عبد الرحمان كعواش ، سمراء غريبة ، **الدرك الوطني ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية بجامعة أحمد دراية بأدرار، 22 أفريل 2012 ، ص 11 .

الخـاتمـــــة

الخاتمة:

لقد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادًا خطيرة ، خاصة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ويمكن القول بأن الأسباب الرئيسية لمشكلات الهجرة، ترجع أساسًا إلى تباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم وبين مختلف الأقاليم داخل الدولة الواحدة، ذلك لأن مستوى إزدهار وتقدم الدول المتقدمة يغري المهاجرين القادمين من الدول الفقيرة والأقل نموًا إلى الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

وإنتهت دراستنا هاته بجملة لأهم النتائج والتوصيات ، نذكرها على النحو التالي :

أهم النتائج :

حيث أسفرت دراستنا عن النتائج التالية :

1- أن الدول المتطورة والمتقدمة لها دور كبير في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي إتبعتها لخدمة مصالحها في الإعتبار الأول ، لذا يجب عليها أن تشترك مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الإقتصادي و الإجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشاريع تنموية وإستثمارات في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

2- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول المستقبلة و الدول المصدرة من أجل إحداث تنمية مستدامة في دول المصدر، ما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا)، نتاج المشكلات الإقتصادية، حيث تشكل الدوافع الإقتصادية أبرز مسببات الهجرة... ولا شك أن ذلك أدى إلى تدني الوضع الإقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصورًا في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وإنخفاض الأجور.

4-صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، نظرًا للطبيعة غير الرسمية التي تتم بها لإعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصورًا متعددة.

5- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.

6- قواعد القانون الدولي تعطي للدول الحق في تنظيم حدودها وممارسة سيادتها الإقليمية ، بما يضمن سلامة أراضيها وأمنها القومي.

أهم التوصيات المقترحة:

1- نوصي بأهمية إصدار الدولة الجزائرية لتشريع يعنى بتشديد أقصى العقوبات الردعية على السماسرة والوسائط وأصحاب مراكب الصيد ومسهلي عملية تنقل الرعايا الأجانب بدون وثائق رسمية سواءا داخل التراب الوطني أو نحو الخارج ، وذلك في محاولة للحد من هاته الظاهرة حفاظًا على أرواح الشباب.

2- ضرورة تفعيل الالتزامات القانونية الدولية، التي توجب على الدول التعاون في مجال مجابهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الدولية (الثنائية، الإقليمية) لتفعيل هذه الإلتزامات، ومن بينها تبادل الدراسات والبيانات والحلول عن الهجرة غير الشرعية.

3- ضرورة عقد اتفاقيات عمل ثنائية بين الدول المصدرة للمهاجرين، وتلك التي تحتاج لعمالة موسمية، بما يحقق أقصى استفادة من ظاهرة الهجرة، لكل من الدول المرسلة والدول المستقبلة.

4- ضرورة إعادة تنقيح التشريعات العقابية الوطنية بما يكفل تشديد العقوبات على أعضاء العصابات والتنظيمات، التي تنظم الهجرات غير الشرعية، وأيضاً على الأشخاص المهتمين بالمساعدة في عمليات تهريب البشر.

5- ضرورة تدشين حملات إعلامية فاعلة، للتعريف بالأخطار المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والآثار السلبية المترتبة عليها.

6 – إنشاء تجمعات إقليمية حقيقية مهمّتها السهر على التكامل الإقتصادي والتنموي وفي مجال الحريات بين الدول المعنية به ، ذلك أن الأطر الإقليمية القائمة اليوم في بلدان الجنوب (إتحاد دول المغرب العربي – إتحاد الخليج العربي – الجامعة العربية – منظمة المؤتمر الإسلامي ...) لا تقوم بما يكفي من أدوار لإقامة فضاء إقتصادي تنموي تكاملي مشترك.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا / المصادر :

1– القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية 97 ، 100.

2–السنة النبوية ، أحاديث الرسول ﷺ .

ثانيا / المراجع :

1 : المراجع باللغة العربية :

– الجرائد الرسمية والقوانين :

01- القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2008 والمتعلق **بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها**، الجريدة الرسمية، العدد 36 ، الصادرة في 02يوليو2008 .

02-القانون رقم 09-01،المؤرخ في 25 فبراير 2009،المعدل والمتمم للأمر 66-156 المتضمن **قانون العقوبات**، الجريدة الرسمية، العدد 15 ، الصادرة في 08 مارس2009.

– الكتب والمؤلفات :

1- برهان الدين إبراهيم البقاعي ، **الإعلام بسن الهجرة إلى الشام** ، لبنان ، دار إبن حزم ، الطبعة الأولى ، بيروت/ لبنان ،سنة 1997 ، ص 18 .

2- الشيخ الإمام مُحَمَّد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح**(القاهرة / مصر : دار الحديث سنة 2003)، ص 368-369 .

3- الشيخ علي مفتاح الشويطر ، **من أحاديث رسول الله** "ﷺ" ، الطبعة الأولى (طرابلس ليبيا : دار رباح ،سنة 2007) ، ص5.

4- عبدا لله عبد الغني غانم ، **المهاجرون ، دراسة سوسيو أنثروبولوجية** ، الطبعة الثانية ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ،سنة 2002 ، ص 15، 25 .

5-لين سميث ، ترجمة مُحَمَّد السيد غلاب و آخرين ، **أساسيات علم السكان** ، القاهرة : دار الفكر العربي ،سنة 1971 ، ص499 .

6-أنور عطية العدل ، **السكان والتنمية** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،سنة 1987 ، ص 241 ،242 .

07- عبد الفتاح وهيبة ، **جغرافية السكان** ، دار النهضة العربية ، دار الطبع بيروت ، سنة 1979 ، ص 109 ، 110 .

08- عبد الرزاق حلبي ، **علم إجتماع السكان** ، دار النهضة العربية ، دار الطبع بيروت ، سنة 1984، ص 145 ، 146 .

09- فضيل دليو ، علي غربي ، الهاشمي مقراني ، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية** دار الطبع مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية بالخروب ، قسنطينة ،سنة 2003 ، ص 43 .

10- مُحَمَّد علي مُحَمَّد وآخرون، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية لطلاب قسم علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، الإسكندرية/مصر سنة 1985 ، ص 289 .

11- صلاح الدين عمر باشا ، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية** ، المطبعة الجديدة ، دار الطبع دمشق ،سوريا ، سنة 1965 ، ص 203 .

12-مُحَمَّد غربي ، سفيان فوكه ، مشري مرسي ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر وإستراتيجية المواجهة)** ،الطبعة الأولى ، ابن النديم للنشر والتوزيع الجزائر، سنة 2004 ، ص 426 ، 431 .

13- عبد الحميد الشهاوي ، **الهجرة غير الشرعية ،رؤية مستقبلية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر، سنة 2009 ، ص 36 .

14- حسن حسن سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، سنة 2014 ، ص 08 .

15-عبد القادر رزيق المخادمي ، **الهجرة السرية واللجوء السياسي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،سنة 2012 ، ص 12 ، 21 ، 57 .

16- سارة حمود ، **الهجرة الإفريقية عبر ليبيا إلى أوروبا وتكلفتها الإنسانية** ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة (برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية)،سنة 2006 ، ص 13.

17-فتحي مُحَّد أبو عيانة ،**جغرافية السكان** ، الطبعة الخامسة ، بيروت/ لبنان : دار النهضة العربية ، سنة 2000 ، ص 299 .

18- رياض عواد ، **هجرة العقول** ، دار الملتقى للطباعة والنشر دمشق/ سوريا ، سنة 2006 ، ص 67، 70 .

19- حسين خليل ، **قضايا دولية معاصرة** ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، سنة 2007 ، ص 422 .

20- مُحَّد رشيد الفيل ، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2000 ، ص41 .

21- وايرن تومسون و دافيد لويس ، ترجمة راشد البراوي ، **مشكلات السكان** ، القاهرة مكتبة الأنجلو مصرية ،سنة 1969 ، ص 447 ، 449 ، 744 .

22- عثمان الحسن ، مُحَّد نور، ياسر الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث للنشر ، ص 81 .

23-شعبان حمدي ، **الهجرة غير المشروعة ، الضرورة والحاجة** ، مركز الإعلام الأمني للنشر والتوزيع :مصر، بدون سنة النشر، ص08 .

24- الأخضر عمر الدهيمي ، **الهجرة السرية في الجزائر** ، بحث مقام في فعاليات الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 08 فيفري 2010 ، ص 03 .

25- حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، . الإسكندرية،مصر ، سنة 2010 ، ص139 .

26-يسرى الجوهري ، **جغرافية السكان** ، الطبعة الثالثة ، الإسكندرية ، مصر، منشأة المعارف ، سنة 1990 ، ص 187 .

الأطروحات والمذكرات :

01- فايزة بركان ، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير** في الحقوق عن جامعة الحاج لخضر باتنة ، تخصص علم الإجرام والعقاب سنة (2012/2011) ، ص 2 ، 3 ،19،21.

02- مُحَمَّد حسين صادق حسن ، الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، دراسة ميدانية على قريتي خزام والعيايشا بمحافظة قنا ، **رسالة ماجستير علم الاجتماع** ،كلية الآداب جامعة جنوب الوادي ، سنة 1998 ، ص 7 ، 8 ، 9 ، 35 ، 40 .

03- عبد المالك صايش ، مكافحة تهريب المهاجرين السريين ، **أطروحة دكتوراه** في العلوم **تخصص قانون جنائي** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو(الجزائر)، سنة 2014 ، ص 38 .

04- رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، **رسالة ماجستير** غير منشورة- جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية،سنة (2011 . 2012) ، ص19 ، 20 .

05- فايزة ختو ، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغربية 1995-2010 ، **رسالة ماجستر** ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، سنة2011 ، ص 39 ، 79 ، 81 ، 82 .

المجلات والجرائد :

01- سامية بيبرس ، الأوضاع الراهنة وإحتمالات المستقبل ، **مجلة أفاق إفريقيا** ، العدد الرابع ، سنة 2000-2001 ، ص 104 .

02- كريفيف الأطرش و فتحي عكوش ، الهجرة غير الشرعية ، دوافعها و أليات معالجتها وطنيا ودوليا ، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية** ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، العدد 04 ، جوان 2016 ، ص 278 .

03-مُحَّد رضا التميمي ، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الرابع ، جانفي 2011 ، ص 270

04- وليد الشيخ ، أوروبا وقضايا الهجرة ، معضلة الأمن والاندماج ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 165 ، جويلية 2006 ، ص 69 .

05-يوسفات علي هاشم ، بن الطيبي مبارك ، **مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية** ، عن جامعة أحمد دراية أدرار ، المجلد 08 :العدد 01 :السنة 2019 ،الرقم التسلسلي : 19 ، ص 355 .

06-مسعودي يوسف، الآليات القانونية لمكافحة المهاجرين غير الشرعيين على ضوء أحكام القانون06 - 20، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، تصدر عن جامعة الجلفة، العدد 52 ، المجلد الثاني ، ص225 .

دراسات إستراتيجية وملتقيات:

01- الأخضر عمر الدهيمي ، **دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر** ، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية السعودية ،سنة 2010 ، ص 11 ، 24 .

02-عبد الرحمان كعواش ، سمراء غريبة ، الدرك الوطني ودوره في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، **الملتقى الدولي حول الهجرة** غير الشرعية بجامعة أحمد دراية بأدرار، 22 أفريل 2012 ، ص 11 .

03-سوماتي شريفة ، الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم في الإتفاقيات الدولية والتشريع الجزائري ، **الملتقى الدولي حول الهجرة غير المشروعة** ، جامعة أدرار من 04/26 إلى 2016/04/27 ، ص 12 ، 13 .

04-عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، **دراسة ميدانية إجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب**،(بيروت : دار النهضة العربية ،سنة 1969) ، ص105.

05-إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، 05،06 ديسمبر 2003 .

المواقع الإلكترونية :

01- نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 1995/11/28 ، المؤتمر الأورومتوسطي ، الملحق الأول ، تاريخ الإطلاع 2021/04/04، من الموقع الالكتروني : http://www.delegy.ec.europa.eu/ar/docs/barcelona-arabic1.doc

02- خالد بودية، مقال بعنوان :**الردع القانوني آخر اهتمامات المهاجرين غير الشرعيين**،جريدة الخبر، العدد 689 ، الصادرة بتاريخ 10 أغسطس 2016 ، تاريخ الإطلاع: 2021/04/10 من الموقع الإلكتروني: www.elkhabar.com

03-الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث منشور في المدونة الإلكترونية –القانون الشامل ، تاريخ الإطلاع : 2021/04/11 ، الرابط الإلكتروني :

http://droit 7.blogspot.com

04- الهجرة غير الشرعية، بحث منشور في منتديات عيون الجزائرية ، تاريخ الإطلاع 2021/04/13 ، الرابط الإلكتروني : 3oyoun.hooxs.com

05-رضا هميسي، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري**، الندوة العلمية حول الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرباط ، تاريخ الإطلاع2021/04/16،الرابط الإلكتروني:http://repository.nauss.edu.sa

06-الدليل السوري في الجزائر ، الهجرة غير الشرعية تتفاقم رغم جهود الدولة ، تاريخ الإطلاع 2021/04/25 ، الرابط الالكتروني : http://www.swissingo.ch

07-فتيحة كركوش ، **الهجرة غير الشرعية في الجزائر** ، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، تاريخ الاطلاع : 2021/04/28 ، الرابط الالكتروني :

http ://Revies.univ-www.ouargla

08- منتدى الجلفة، الهجرة غير الشرعية، تاريخ الإطلاع : 2021/04/29 ، الرابط الإلكتروني: www.djelfa.info .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية) :

1- Jammes martin - **INTERNATIONEL MIGRATION INSTITUTE** - 21Century School University of oxford , 2006, P 6 .

2- Max Derruau –**PRECIS DE GEOGRAPHIQUE HUMAINE** Paris 1965 , p 108

الفهـــــرس

فهرس المحتويات

المحتويات: **الصفحة**

إهداء ، شكر وعرفا..... ..أ - ب

مقدمة 04-09

الفصل الأول : ماهية الهجـرة غير الشرعـية

المبحث الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية..... 10

المطلب الأول :تعريف الهجرة غير الشرعية 10

المطلب الثاني :أنواع الهجرة غير الشرعية 19

المطلب الثالث : التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية..... 22

المبحث الثاني : تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها، العوامل المسببة لها وكذا إنعكاساتها 28

المطلب الأول : تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المصطلحات المشابهة لها 28

المطلب الثاني: العوامل المسببة للهجرة غير الشرعية (الدافعة ، الجاذبة)..... 33

المطلب الثالث : إنعكاسات الهجرة غير الشرعية (الأمنية ، الإقتصادية)..... 43

الفصل الثاني : آليات وسبل المجتمع الدولي وبصفة خاصة الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

المبحث الأول : الجهود الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية 45

المطلب الأول : إتفاقية شنغن ودور الإتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية 45

المطلب الثاني : إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة تهريب المهاجرين 48

المطلب الثالث: جهود المنظمات واللجان الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية 50

المبحث الثاني : إستراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية 52

المطلب الأول : الحماية من الهجرة غير الشرعية (الجوانب القانونية والتنظيمية والأمنية)..... 52

المطلب الثاني : مواجهة الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية 55

المطلب الثالث : الأجهزة الأمنية المتخذة في مواجهة هاته الظاهرة 58

الخاتمة 61

قائمة المصادر والمراجع 64

الفهرس 71

ملخص :

إن الدول المتطورة والمتقدمة لها دور كبير في تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي إتبعتها لخدمة مصالحها في الإعتبار الأول ، لذا يجب عليها أن تشترك مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الإقتصادي و الإجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشاريع تنموية وإستثمارات في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل .

كما تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا) ، نتاج المشكلات الإقتصادية ، حيث تشكل الدوافع الإقتصادية أبرز مسببات الهجرة...

وقد باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين . وقواعد القانون الدولي تعطي للدول الحق في تنظيم حدودها وممارسة سيادتها الإقليمية ، بما يضمن سلامة أراضيها وأمنها القومي، مما يجعل المهاجرين غير الشرعيين في خطر حقيقي نظرا لإختلاف سياسات كل دولة في حفظ أراضيها وأمنها القومي .

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية – المشكلات الإقتصادية – تهديد أمن الدول – الأجانب.

Résumé:

Les pays développés et développés ont un rôle majeur dans la propagation du phénomène de l'immigration illégale en raison des politiques qu'ils ont suivies pour servir leurs intérêts en premier lieu, ils doivent donc participer avec les pays exportateurs de migration à l'élévation des niveaux économiques et sociaux de la population des pays exportateurs de migration et la mise en place de projets de développement et d'investissements dans les pays qui le sont.

La migration internationale (et la migration illégale en particulier) est aussi le produit de problèmes économiques, car les motifs économiques sont les principales causes de migration..

L'immigration illégale est devenue l'un des phénomènes dangereux qui menacent la sécurité et la stabilité des pays d'accueil des immigrants illégaux. Les règles du droit international donnent aux États le droit d'organiser leurs frontières et d'exercer leur souveraineté territoriale, d'une manière qui garantit la sécurité de leurs territoires et la sécurité nationale, ce qui met les immigrants illégaux en danger réel en raison des différentes politiques de chaque pays en matière de préservation ses terres et la sécurité nationale.

Mots-clés : immigration clandestine - problèmes économiques - menace pour la sécurité de l'État - étrangers